

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة ملينة الساحل بصلامندر-مستغانم-

مقدمة من طرف الطالبة:

قلال سعيدة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. لحر عباس	أ. التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	د. بكرتي لخضر	أ. محاضراً	جامعة مستغانم
مناقشا	د. محمد عيسى محمود	أ. محاضراً	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019 / 2020

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة ملينة الساحل بصلامندر-مستغانم-

مقدمة من طرف الطالبة:

قلال سعيدة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. لحر عباس	أ. التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	د. بكرتي لخضر	أ. محاضراً	جامعة مستغانم
مناقشا	د. محمد عيسى محمود	أ. محاضراً	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019 / 2020

إهداء

الى الذي قال فيهما تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

أهدي تحياتي الى من افتقدتك منذ الصغرى يا من يرتعش قلبي لذكرك يا من أودعتني لله

أهديك هذا الكلام يا أمي رحمة الله عليك

الى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لا يبخل شيء من أجل دفعي في طريق النجاح

والذي أطال الله في عمره

الى كل إخوتي وكل عائلة "قلال" و "قندوز"

الى عائتي الصغيرة: شريك حياتي و فيق دربي زوجي العزيز وابنتي حفظها الله "تسنيم" وكل

أفراد العائلة

الى كل من ساهم في هذا العمل من قريب ومن بعيد خصوصا الأستاذ المؤطر "بكريتي لخضر"

ورفيقتي "بساعد سامية" التي وقفت معي ولم تتركني للحظة

كلمة شكر

" اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لوجهك وجلالك وعظمة سلطانك "

وفي هذه اللحظات وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذا الجهد المتواضع لا بد لي ان اشكر الله عز وجل ان وفقني وأعانني على إتمام هذا البحث، داعية الله ان انفع به الأجيال اللاحقة.

وبعد شكري الله عز وجل، لابد من ان اتقدم بالشكر والتقدير والعرفان الى الأستاذ المشرف " بكرتي

لخضر " الذي وقف معي واعانني وارشدني بتوجيهاته ونصائحه فجزاه الله خيرا وبارك الله فيه.

كما أشكر مؤسسة ملينة الساحل بصلامندر-مستغانم- ، التي قدمت لي الوثائق التي أحتاجها

وأخيرا اتقدم بشكري وتقديري لكل من ساهم وساعد معي بالكلمة والدعاء والسهرة لإتمام هذا العمل

لهم كلهم جزيل الشكر والتقدير

قائمة المحتويات

01	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
04	(1) ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
09	(2) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها
13	(3) أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد
	الفصل الثاني: إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها
24	(1) مشاكل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
34	(2) عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
37	(3) عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة الغذائية
	دراسة حالة ملبنة الساحل صلامندر- مستغانم -
42	(1) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
51	(2) الصناعات الغذائية في الجزائر
56	(3) دراسة حالة ملبنة الساحل بصلامندر-مستغانم-
60	(4) احصائيات حول تطور مؤسسة ملبنة الساحل
64	خاتمة
65	قائمة المراجع
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن	6
2	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
3	تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	7
4	المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	8
5	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2016-2001	16
6	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2014-2010	18
7	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية	19
8	طبيعة الصادرات من بعض المواد لسنة 2006 و 2007	20
9	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2015-2001	21
10	الاستثمارات الجديدة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2013	23
11	أسباب فشل المؤسسات التجارية الصغيرة حسب أصحاب العمل والدائنين	27
12	العوامل العشرة لفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المختلفة	34
13	عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر بعض الكتاب	35
14	توزيع المشاريع الصناعية الخاصة المعتمدة حسب النشاط خلال الفترة 1987-1983	46
15	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية خلال سنة 1999	48
16	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	49
17	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاع الصناعة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 2015-2004	52

53	حصيلة النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية في الجزائر	18
54	مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة للفترة ما بين 2010-2015	19
55	مساهمة الصناعات الغذائية في التوظيف للفترة 2000-2015	20
55	الميزان التجاري لمجموع المنتجات الغذائية للجزائر للفترة 2001-2015	21
61	تطور رقم أعمال مؤسسة الساحل لإنتاج الحليب	22
61	القيمة المضافة لمؤسسة الساحل	23
62	الاستعمالات من المادة الأولية للمبنة الساحل لسنة 2018	24
62	المشتريات وتلبية احتياجات هياكل الشركة التابعة	25

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بالتشغيل الإجمالي خلال الفترة 2003-2016	17
2	تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالإجمالي خلال الفترة 2001-2015	22
3	نسبة تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية 2001-2015	22
4	الظروف الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
5	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفاشلة في الجزائر خلال الفترة 2014-2016	36
6	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	50
7	الهيكل التنظيمي لمدينة الساحل	57

مقدمة

مقدمة

إن الاهتمام الذي تحظى به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس الأهمية التي يمثلها القطاع بالنسبة لاقتصاديات العالم لما له من أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية، كما أن الخصائص والمميزات التي تتسم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مرونة وقدرة على التأقلم في محيط اقتصادي عالمي سريع الحركة يتصف بالتجديد والتغيير المستمر أكسبها مكانة بارزة ضمن اقتصاديات دول العالم وجعل تطويرها محل اهتمام متزايد من قبل العديد من الدول التي عملت على تشجيع بروز هذا النوع من المؤسسات.

بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الحياة الاقتصادية وانعكاساتها الايجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دول العالم، إلا أنها تتلقاها صعوبات ومشاكل تعرقل نشاطها وتحد من امكانية استمرارها، حيث أن هذه المشاكل ناتجة عن تغير الظروف الاقتصادية ومشاكل اليد العاملة والضغوط التنافسية، اضافة الى ذلك نجد مشاكل التسويق والتمويل وغيرها.

يعد قطاع الصناعة الغذائية من أهم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر كغيرها من الدول تركز مجهودات كبيرة لتطوير هذا القطاع من أجل تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه ورغم ذلك يعاني قطاع الصناعة في الجزائر من عدة مشاكل أولها تذبذب في توافر المستلزمات الأولية للصناعات الغذائية محليا من أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر، حيث أنها بالدرجة الأولى بقطاع الزراعة.

من خلال هذا نجد أن كل المتعاملين في اطار الصناعة الغذائية مدعوون الى التطور وتغيير السلوكات هذه التغييرات سيكون لها دون شك آثار على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع، ستقتصر دراستنا هنا على اشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمعوقات التي تواجهها الصناعة الغذائية في الجزائر. أو بعبارة أخرى سنجيب على التساؤل التالي:

ما هي المشاكل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

هذا التساؤل الرئيسي يقودنا بالضرورة الى الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما نوع المشاكل التي تعرقل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ هل هي مالية ام بشرية؟
- ما هي الحلول الممكنة التي تسمح بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة فإن بحثنا يفرض علينا طرح الفرضيات التالية:

- أكثر مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرتبطة بالتمويل

- لا يمكن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الا بمضاعفة دعم الدولة
- إن طبيعة النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات.

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- محاولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريف بعض الدول لها وخصائصها.
- اظهار أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي وذلك من أجل التنمية الاقتصادية ومقاومة البطالة.
- محاولة ابراز الصعوبات والمشاكل التي تعيق نشاط وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مبررات اختيار البحث

هناك أسباب عديدة لاختيار موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها:

- أهمية الموضوع ببعده النظري والتطبيقي، فالإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه تغيير استراتيجية الدول، والاهتمام بالصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة كل ما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أصبح حديث العام والخاص، كونه مجال اقتصادي حديث ببلادنا.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية، فالوقت الراهن بمثابة أثر واضح على أهمية ومكانة هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان البقاء والاستقرار لهذه المؤسسات ضمن المنافسة من أهمها قطاع الصناعة الغذائية.
- الاهتمام المتزايد من طرف السلطات الاقتصادية بهذا الموضوع وانشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشغيل الشباب.

منهج البحث

من أجل الوصول الى أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يتم الإعتماد على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري، بالإضافة الى المنهج الاستنباطي لتغطية الجانب التطبيقي وذلك من خلال الدراسة الميدانية.

هيكل البحث:

قسمنا بحثنا الى ثلاث فصول تتمثل في مايلي:

- الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث تناولنا فيه ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخيرا أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الإقتصاد.
- الفصل الثاني: إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها: تم التطرق فيه الى مشاكل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة الغذائية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة ملبنة الساحل بمستغانم: تم التطرق فيه الى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الصناعة الغذائية في الجزائر، دراسة حالة ملبنة الساحل صلامندر - مستغانم-، احصائيات حول تطور مؤسسة ملبنة الساحل صلامندر.

الفصل الأول

**الإطار المفاهيمي للمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة**

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام بالغ، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المختلفة الاقتصادية والاجتماعية...، في ظل التغيرات الحالية يتجه الواقع العالمي اليوم نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1) ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى جملة من المعايير والمؤشرات، حيث يختلف التعريف من دولة الى أخرى، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، أو حجم المبيعات وحصّة المؤسسات في سوق وطبيعة الملكية، وذلك باختلاف القدرات الاقتصادية والاجتماعية، ولتحديد تعريف موحد وشامل لهذا الصنف من المؤسسات يلجأ الاحتكام الى مجموعة من المعايير وذلك لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الأخرى.

1-1) معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

➤ المعايير الكمية: وتتمثل في:

• حجم العمالة¹:

يعتبر من أهم المعايير استخداماً في تمييز حجم المؤسسة وذلك لسهولة الحصول على البيانات المتعلقة بعدد العمال في المؤسسات، ويمكن التمييز بين:

✓ مؤسسة مصغرة وهي التي تستخدم من 01 الى 09 عمال.

✓ مؤسسة صغيرة وهي التي تستخدم من 10 الى 199 عاملاً.

✓ مؤسسة متوسطة وهي التي تستخدم من 200 الى 499 عاملاً.

وكل مؤسسة تضم أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.

• معيار رقم الأعمال:

يستخدم هذا المعيار لقياس مستوى نشاط المؤسسة والقدرة التنافسية لها حيث تصنف المؤسسات التي يبلغ حجم مبيعاتها مليون دولار أو أقل في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط المقياس خاصة بالمؤسسات الصناعية، ويعتبر هذا المؤشر غير واقعي لأنه في حالة الارتفاع

1- بريش سعيد، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبريل 2006، شلف، ص

المتواصل لأسعار السلع المباعة يؤدي الى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة. حيث يلجأ الاقتصاديون الى الرقم القياسي وليس الاسمي يهدف لتوضيح النمو الحقيقي.

• معيار الجمع بين العمالة وأس المال¹:

يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لتحديد حجم المؤسسة. ففي فرنسا مثلا تعتبر للمؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يبلغ عدد عمالها 500 عامل ورأس مالها أقل من 5 مليون فرنك فرنسي، أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يبلغ عدد العمال 300 عامل ورأس مالها أقل من 50 مليون ين ياباني.

➤ المعايير النوعية:

إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لإعطاء تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لدى يتم اللجوء الى معايير نوعية أهمها:

• الاستقلالية:

ونعني بالاستقلالية ان تكون المؤسسة مستقلة عن أي تكتل اقتصادي، كما يجب ان تكون استقلالية في الإدارة والعمل دون تدخل هيئات أخرى في عمل المؤسسة.

• الملكية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية، ولا تكون تابعة لاي فرع من فروع الشركات الكبرى، وفي بعض الأحيان تكون ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية.

• معيار حصتها في السوق:

تكون حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق محدودة وذلك للأسباب التالية:

✓ صغر حجم المؤسسة.

✓ ضالة راس المال.

✓ صغر حجم الإنتاج.

✓ محلية النشاط.

(2-1) مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوجد صعوبة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للتنوع الاقتصادي والقانوني للدول، وتبقى إشكالية تعريف هذا الصنف من المؤسسات رهينة معاييرها الحجمية، حيث نجد لها مصنفة حسب معايير كمية كرأس المال بأنواعه والقيمة المضافة ورقم الأعمال وعدد العمال والأرباح، ومعايير نوعية كحجم النشاط وحصتها في السوق ونوع المنتج... الخ.

1- فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، ص 97

سوف نتطرق الى أهم التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بعض المنظمات والتكتلات الدولية والدول العربية منها:

- تعريف الاتحاد الأوروبي: يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو.¹
- دولة الأردن: تم في عام 2005 اعتماد تعريف موحد للمؤسسات في الأردن بناء على حجم رأس المال المستخدم وعلى عدد العمال وتضمن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²، كما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

المؤسسة	حجم الاستثمار الكلي	عدد العمال
صغيرة	أكبر من 30 ألف دينار	10-49
متوسطة	أكبر من 30 ألف دينار	50-249

المصدر: أحمد صالح الهزايمة وعلي شرفات، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 49، سنة 2016، ص 237.

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو): عرفت المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي يديرها مالك واحد يتحمل كامل المسؤولية فيها، ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10-50³.
- البنك الدولي: يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا (بأنها تلك المؤسسات التي توظف أقل من 100 عامل ويصنف المشروعات متناهية الصغر والتي بها ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة وما بين 50-100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة)⁴.
- دولة مصر العربية: يعرفها قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر المؤسسة الصغيرة "بأنها كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم، ويكون المشرع له صفة

¹- جيلالي بوشرف و فوزية بوحيرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني. مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 6، ص 73

²- أحمد صالح الهزايمة وعلي شرفات، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 49، سنة 2016، ص 237.

³- أحمد صالح الهزايمة وعلي شرفات، مرجع نفسه، ص 236

⁴- آيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، ص 273.

الاستقلالية في الملكية والإدارة، ويقل عدد العمال فيه عن 100 عامل ويقل رأس مال المشرع عن مليون جنيه، ويقل قيمة الأصول الثابتة بدون الأراضي والمباني"¹.

- اليابان: يعرف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل في الثالث من ديسمبر 1999 على النحو الذي يوضّحه الجدول الموالي²:

جدول رقم (02): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	عدد العمال (عامل)	رأس المال (ين)
الصناعة، البناء والنقل	أقل من 300 عامل	أقل من 300 مليون
مبيعات الجملة	أقل من 100 عامل	أقل من 100 مليون
مبيعات التجزئة	أقل من 50 عامل	أقل من 50 مليون
الخدمات	أقل من 100 عامل	أقل من 50 مليون

المصدر: ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد 3، جوان 2018، ص 218

- تعريف بلدان جنوب شرق آسيا: تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة حيث قام "بروش" و "هيمنز" بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول وهذا التصنيف متمثل في الجدول التالي:

جدول رقم (03): تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

عدد العمال	نوع المؤسسة
من 1 الى 9 عمال	مؤسسة عائلية
من 10 الى 39 عامل	مؤسسة صغيرة
من 50 الى 99 عامل	مؤسسة متوسطة
من 100 عامل فأكثر	مؤسسة كبيرة

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1953، ص 14

¹- خبابة عبد الله، مؤسسات صغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص 16.

²- ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد 3، جوان 2018، ص 217 و218

- تعريف الهند: تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال المستثمر وعدد العمال بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50 عامل¹.
- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 02 /17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والذي ينص على "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد الى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملايين دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليا دينار جزائري وهي تحترم معايير الاستقلالية². الجدول التالي يوضح المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

جدول رقم (04): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيار	عدد العمال		رقم الاعمال		م الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
نوع المؤسسة	01	09	1 مليون	20 مليون	01 مليون	10 مليون
مصغرة	10	49	20 مليون	200 مليون	10 مليون	100 مليون
مؤسسة صغيرة	50	250	200 مليون	2 مليار	100 مليون	500 مليون
مؤسسة متوسطة						

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 6.

هناك تعريف آخر وهو تعريف شارل فرونكلين "charles frankline" أن فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبطة في تعريفها بمحددتين أساسيتين أحدهما كمي والآخر كفي أو نوعي، يعتمد المحدد الكيفي

¹- جابر عبد الرزاق التنور، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، شلف، 17-18 افريل 2006، ص6
²- ياسر عبد الرحمان وبراثن عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص218

بالأساس على الاستقلالية في الملكية وفي التسيير كالقطاع، في حين يقوم المحدد الكمي على عدد من المؤشرات المرتبطة بحجم المؤسسة كعدد عمالها وأصولها المالية ورقم أعمالها.¹

يمكننا استنتاج من خلال تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

➤ **المؤسسة الصغيرة:** مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، رقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 100 مليون دج.

➤ **المؤسسة المتوسطة:** مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و2 مليار دج، ومجموع ميزانيتها السنوية محصورة بين 100 و500 مليون دج.

2) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

هناك معايير لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي: معيار حسب الشكل القانوني، حسب طبيعة التوجيه، حسب تنظيم العمل، حسب طبيعة المنتجات وأخيرا حسب طبيعة الملكية. كما ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات.

1-2) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

➤ **حسب الشكل القانوني:** ان الشكل القانوني للمؤسسات يتفق مع طبيعة النظام السياسي السائد، ويعتبر الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة للمؤسسات عند تكوينها، والتي تقوم بتحديد حقوق وواجبات تلك المؤسسات وتنظم علاقاتها مع كافة الأطراف التي تتعامل معها، وبالتالي تحكم سير نشاطها². من بين الاشكال القانونية التي تأخذها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- **المؤسسات الفردية:** تدار من قبل شخص واحد يعد هو المسؤول الأول والأخير عن مختلف نشاطاتها. وبالتالي يتحمل وحده كافة النتائج التي يمكن أن تحققها المؤسسة سواء كانت ربحا أو خسارة³.
- **الشركات:** عبارة عن المؤسسات التي تعود ملكيتها الى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل للاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسائر⁴.

➤ **حسب طبيعة التوجيه:** يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجيه إلى الأصناف التالية:

- **المؤسسات العائلية:** وهي المؤسسات التي تمارس نشاطها في المنزل، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد وتعتمد على جهد ومهارات الأفراد العائلية كما أن هذا النوع من المؤسسات ينتج منتجات تقليدية وبكميات محدودة.

1- حسن جميلة و. عامر عامر أحمد، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، ص 228.

2- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، ادارة المشروعات الصغيرة، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2001، ص 24

3- مزوتي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و14000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص 17.

4- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط 3، 2003، ص 27.

● المؤسسة الحرفية: يقترب أسلوب تنظيم هذه المؤسسات الى المؤسسات العائلية غير أن هذه المؤسسات تمارس نشاطها في ورشات صغيرة معتمدة على وسائل بسيطة وبداية في عملياتها الإنتاجية، تشترك المؤسسات الحرفية العائلية في جميع من الخصائص هي:¹

● اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة العمل.

● الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في غالب الأحيان.

● التنظيم يتميز بالبساطة من جميع النواحي: التسويق، التخزين... الخ.

● يعمل في معظم الأحيان في القطاع غي الرسمي خاصة المؤسسات العائلية.

➤ حسب تنظيم العمل: يمكن تصنيفها الى نوعين من المؤسسات هما:

● المؤسسات غير المصنعة: تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي².

يعتبر الأول (النظام العائلي) موجه للاستهلاك الذاتي وهو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل، أما الثاني (النظام الحرفي) يقوم به حرفي لوحده، أو مجموعة من الحرفيين يبقى نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

● المؤسسات المصنعة: يجمع هذا الصنف كلا من المصانع الصغيرة والمتوسطة الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة ب: تقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها³.

➤ حسب طبيعة المنتجات: يميز هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي:

● مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية: وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل⁴:

✓ المنتجات الغذائية.

✓ تحويل المنتجات الفلاحية.

✓ منتجات الجلود.

✓ الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

1- عبد الكريم اللطيف، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 3.

2- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 37.

3- عبد الكريم لطيف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

4- أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط 1، 2011، ص 28.

✓ ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

● مؤسسات انتاج السلع الوسيطة: وهي مؤسسات تنشط في مجال الصناعة الوسيطة والتحويلية والمتمثلة في¹:

✓ الصناعات الميكانيكية.

✓ الصناعات الكيماوية.

✓ صناعة مواد البناء.

✓ المحاجر والمناجم.

ويقع التركيز على مثل هذه المؤسسات لاعتبار شدة الطلب المحلي منتجاتها خاصة مواد البناء.

● مؤسسات انتاج سلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر، الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة².

➤ حسب طبيعة الملكية: يمكن تصنيف المؤسسات حسب هذا المعيار الى مؤسسات عامة، خاصة ومؤسسات التعاونية.

● المؤسسات العامة: وهي التي تملكها وتديرها سلطة عامة (مركزية أو محلية) سواء انفردت بذلك أو شاركت فيه غيرها.

تهدف هذه المؤسسات الى تحقيق المصلحة العامة، وعلى ذلك فهي لا تهدف أساسا الى تحقيق أكبر ربح ممكن.

● المؤسسات الخاصة: تقوم هذه المؤسسات على فكرة الملكية الخاصة، ويمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات التضامن. كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية.

● المؤسسات التعاونية: يمكن أن تكون مؤسسات إنتاجية، أو مؤسسات استهلاكية، أو مؤسسات للإسكان.

1- عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 36.

2- أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(2-2) خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي:

- **سهولة التأسيس (النشأة):** تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها الى رؤوس أموال صغيرة نسبيا، حيث أنها تستند بالأساس الى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص¹. الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين، حيث تخصص هذه المؤسسات وعلى وجه الخصوص الصناعية منها في عدد محدود من القطاعات، مما سمح لها باستخدام تكنولوجيا اقل كثافة في رأسمال، وهذا يؤدي بدوره الى انخفاض مستويات معامل رأسمال نسبيا في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة².
- **الاستقلالية في الإدارة:** عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكيها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكيها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة اقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة³.
- **سهولة وبساطة التنظيم:** تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمصغرة)، وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ⁴.
- **مركز التدريب الذاتي:** تتسم هذه المؤسسات بقلّة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة⁵.
- **تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد:** وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق

1- بوخارة إسماعيل وعطوي عبد القادر، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2003، ص 3
2- عثمان خلف، مرجع سبق ذكره، ص 29.
3- بوخارة إسماعيل وعطوي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 4
4- خباية عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 37.
5- عبد الرحمان بن عنتر وعبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطور قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط – الجزائر، 8-9 افريل 2002، ص 4.

جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة الى اللجوء الى دراسات السوق المعقدة، لان التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين¹.

➤ جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقنيات المفاجئة في توفير المنتجات².

➤ توفير الخدمات للصناعات الكبرى: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة أيدي عاملة)، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موتورز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل³.

3) أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية كبيرة واجتماعية، حيث حققت الكثير من النتائج الإيجابية ويعتمد عليها اليوم في معظم دول العالم سواء متقدمة أو نامية للخروج من الأزمات الاقتصادية ومعالجة البطالة وتقوية الصادرات وتنمية المجتمعات المحلية والرفع من درجة التطور والنمو، كما أن لها دور هام في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في التشغيل، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، التجارة الخارجية، تنمية الصادرات، ترقية الاستثمار كل ذلك بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو 80-90% من إجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم.

1-3) أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل فيما يلي⁴:
- توفير فرص العمالة ومساهمتها في الحد من مشكلة البطالة، حيث تجاوز نصيبها من العمالة 70% في الكثير من دول العالم.
 - تساهم في الرفع من معدلات الإنتاج وبالتالي تلبية حاجات الاقتصاد المختلفة.
 - تعتبر نواة المشروعات الكبيرة لأن المصنع الصغير الحجم يمكن أن يتوسع وينمو ويصبح كبيرا.
 - تحقق التنمية الإقليمية المتوازنة نظرا لقدرتها على الانتشار.
 - تتميز بالمرونة في الإنتاج حيث تتغير كلما احتاج الأمر لذلك ودون تكلفة كبيرة.

1- خبايا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 38.

2- بوخارة إسماعيل وعطوي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 4

3- نفس المرجع، ص 5.

4- أيمن عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعة الإسكندرية، 2007، ص 40

- قدرتها على المساهمة في الصادرات نظرا لتنوع منتجاتها وخدماتها.
- لا تتأثر كثيرا بالتقلبات الاقتصادية لصغر حجم رأسمالها.
- لها القدرة على استغلال الموارد المعطلة المتاحة مثل المدخرات العائلية الصغيرة التي قد تذهب الى مجالات غير إنتاجية.
- تعظيم الإنتاج الصناعي وبالتالي تعظيم التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية للبلد الواحد.
- الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل فيما يلي:
- تعطي فرصة للأغلبية في العمل الذاتي لإظهار قدراتهم ومهاراتهم وبالتالي تحقق طموحات الأفراد.
- إعداد المقاو الوطني وذلك من خلال اعتمادها على الرأسمال الوطني والمدخرات الوطنية، وبالتالي المساهمة في إعداد تنمية ذاتية مستقلة.
- تطوير الصناعات التقليدية، وبالتالي الحفاظ على ثقافة المجتمع وانتماءه واصالته.
- تدعم دور المرأة وخاصة المرأة الريفية من خلال إدماجها في الأعمال المنتجة الحرة.
- محاربة البطالة، وبالتالي محاربة الفقر والتمهيش.
- تساهم في نشر ثقافة العمل الحر والمبادرة الفردية، وبالتالي تقضي على فكرة الوظيفة التي توفرها الدولة.
- دعم المناخ التنافسي للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي.
- استفادة البلد عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التطورات التكنولوجية، مثلا في بعض بلدان جنوب شرق آسيا استفادت من التكنولوجيا من خلال المؤسسات الصغيرة التي أقامتها الو.م.أ في هذه البلدان لإمداد السوق الأمريكية بمكونات بعض الصناعات مثل صناعة السيارات والإلكترونيك.
- تدعيم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فالمجتمع الذي ينمو ويتطور وتنخفض فيه البطالة والفقر والتمهيش يكون مستقرا أكثر.
- ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت اليوم مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم.

(2-3) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

إن الاهتمام بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات كل بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو النامية كان محل دراسات متعددة خلال العشرين سنة الماضية لما لها من أهمية خاصة في تحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة لا سيما مع تزايد التكنولوجيا القابلة للتطبيق فيها.

إن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يقتصر على النواحي الاقتصادية فقط بل تجاوزها ليشمل النواحي الاجتماعية، فهي حقل لتكوين المهارات وتدريبها كما أنها تكفل خلق العديد من فرص العمل واستغلال الموارد المتاحة، ويختلف دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، كما يختلف دورها تبعاً للمستوى الذي وصل اليه اقتصاد البلد.

إذا يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في التشغيل، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، التجارة الخارجية، تنمية الصادرات، ترقية الاستثمار كل ذلك بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو 80-90% من إجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم.

➤ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع وتنويع الاقتصاد الوطني

إن امتداد أنشطتها وتنوعها لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية، جعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع أفقي موجود في جميع الأنشطة ولا يختص بنشاط معين، حيث يمكن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يعزز من مرونة الاقتصاد من خلال توسيع وتنويع الاقتصاد المحلي، وبالتالي الحد من التعرض للصدمات الخاصة بقطاع معين (كقطاع المحروقات) والتقلبات في تدفقات رأس المال الخاص الدولي¹.

يتركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبعة قطاعات أساسية تجذب الاستثمارات إليها وهي: النقل، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، التجارة، الخدمات، السياحة والفلاحة.

➤ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات التي تملكها الدولة في القضاء على مشكل البطالة حيث أصبحت السمة الرئيسية للاقتصاديات المعاصرة واحد الاختلالات الهيكلية التي هي بمثابة أكبر تحد لأصحاب القرار، حيث يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المستقطبة لليد العاملة²، خاصة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز ببعض الخصائص التي تساعد على توفير مجموعة من العناصر من أبرزها ما يلي:

1- Report on support to SMEs in developing countries through financial intermediaries, November 2011, p 13 (11/03/2020-19:32)
2- مشري محمد ناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2008-2011، ص 126.

- استقطاب العاملين وتكوينهم.
 - عدم تطلبا لمهارات كبيرة وتمكنها من تشغيل العاملين العاديين بحيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج الى مؤهلات علمية عالية كتلك التي يقتضيها التوظيف في المؤسسات الكبرى، وبالتالي فهي قادرة على تشغيل نسبة كبيرة من العمال بغض النظر عن مستواهم العلمي¹.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل، غير أن مساهمتها في التشغيل لا زالت بعيدة عن النسب المسجلة في الدول المتطورة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة

2016-2001

السنوات	مناصب الشغل في م ص م	التطور (%)	مناصب الشغل الإجمالية	المساهمة (%)
2001	639000	/	6228772	10.26%
2002	/	/	/	/
2003	705000	/	6684056	10.55%
2004	838504	18.94%	7798412	10.75%
2005	1157856	38.08%	8044220	14.39%
2006	1252707	8.15%	8868804	14.12%
2007	1355399	8.19%	8594243	15.77%
2008	1540209	13.63%	9146000	16.84%
2009	1756964	14.07%	9472000	18.55%
2010	1625686	-7.47%	9736000	16.70%
2011	1724197	6.06%	9599000	17.96%
2012	1848117	7.19%	10170000	18.17%
2013	2001892	8.32%	10788000	18.56%
2014	2157232	7.76%	10239000	21.07%
2015	2371020	9.91%	10594000	22.38%

1- بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنظم يومي 5 و 6 ماي 2013، جامعة الوادي، ص

23.32%	10895000	7.16%	2540698	2016
--------	----------	-------	---------	------

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرات المعلومات للمؤسسات ص و م للسنوات 2001-2016

Chiffres-html (10/03/2020-17 :15) _ <http://www.ons.dz/-L-Algerie-en-Quelques->
http://www.ons.dz/IMG/Emploi_Avril_2016.pdf

شكل رقم (01): تطور التشغيل في المؤسسات ص و م في الجزائر مقارنة بالتشغيل الإجمالي خلال الفترة (2003-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الجدول (06) والشكل (01) نلاحظ أن مناصب الشغل في تطور تناسبا مع تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يؤدي إنشاء هذه المؤسسات وتطورها الى خلق مناصب شغل جديدة بما يؤدي الى الحد من مشكل البطالة. نلاحظ مرحلتين فاصلتين في مسار التطور، الأولى المتعلقة بالزيادة الكبيرة في مناصب الشغل من 838504 منصب سنة 2004 الى 1157856 منصب سنة 2005 بنسبة تطور 38.08% بينما المرحلة الثانية تتعلق بالتراجع في عدد مناصب الشغل من 1756964 سنة 2009 الى 1625686 سنة 2010 بنسبة -7.47%.

وقد تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 639000 منصب شغل سنة 2001 الى 2540698 منصب شغل سنة 2016 بنسبة تطور مهمة 297% خلال 15 سنة ولكن تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر بعيدة عن المستوى المحقق في الدول المتطورة، وهذا يرجع الى الأسباب التالية¹:

Mohamed Kadi: relation entre PME et emploi en Algérie-quelle réalité?, colloque international sur l'évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissements et la croissance économique, faculté des sciences économiques, commerciales et science de gestion, université de setif 1, 11-12 mars 2013, p 10.

- مازالت الدولة الموظف الأول، على الرغم من أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات خاصة وهذا ما خلق صعوبات الى الانتقال بالتوظيف الى القطاع الخاص.
- خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث أغلبيتها مؤسسات صغيرة جدا TPE بنسبة 97.12%، وهي مؤسسات قدرات التوظيف فيها جد ضعيفة من 1 الى 9 مناصب شغل.
- الاستثمارات في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون في القطاعات التي تعرف معدلات تشغيل ضعيفة مثل التجارة والخدمات مقارنة بالقطاعات التي تعرف معدلات تشغيل مرتفعة كالصناعة، السياحة والفلاحة.

➤ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

إضافة الى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة نسبة اليد العاملة فإنه يساهم كذلك في تحقيق التنمية في المجال الاقتصادي وهذا من خلال زيادة نسبة الناتج الداخلي الخام كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (06): مساهمة المؤسسات ص وم في الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2010-2014

2014		2013		2012		2011		2010		السنة القطاع
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
13.9	1187.93	11.70	893.24	12.01	793.38	15.23	923.34	15.02	827.53	القطاع العام
86.1	7338.65	88.30	6741.19	87.99	5813.02	84.77	5137.46	84.98	4681.68	القطاع الخاص
100	8526.58	100	7634.43	100	6606.40	100	6060.8	100	5509.21	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (Bulletin d'information statistique de la PME (2010-2014)

من خلال الجدول نلاحظ المساهمة الفعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات، حيث قدرت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010 بـ 5509.21 مليار دج والتي تضاعفت سنة 2014 لتصل الى 8526.58 مليار دج.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فهي دوما في الصدارة حيث تساهم في زيادة نسبة الناتج الداخلي الخام بـ 86.10% سنة 2014 أي ما يعادل 7338.65 مليار دج بينما كانت النسبة سنة 2010 حوالي 84.98% ما يعادل 4681.68 مليار دج.

وهذا على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة التي دوما ما نلاحظ تدني وانخفاض طفيف في نسبة المساهمة حيث بلغت حوالي 3.90% سنة 2014 ما يقابل 1187.93 مليار دج، في حين كانت نسبة المساهمة تقدر بـ 15.02% سنة 2010 ما يعادل 827.53 مليار دج.

تبدو نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام بغض النظر عن طبيعتها القانونية مشجعة وتدعو بالفعل الى تكثيف الجهود لتطوير هذا القطاع والاهتمام به.

➤ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

تسعى الجزائر في الوقت الراهن بتغطية التقلبات التي يحدثها عدم استقرار قطاع المحروقات خصوصا عند انهيار أسعار البترول، ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما وفعّالا ويمكن اعتباره من أهم البدائل لمرحلة ما بعد البترول حيث يساهم في ترقية الصادرات وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم (07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستيراد	40472	46453	24027	55028	58330	51501
التصدير	57053	73390	37966	64974	62956	37787
الميزان التجاري	16581	26937	13939	9946	4626	-13714

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (Bulletin d'information statistique de la PME (2010-2014)

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح لنا بأن الميزان التجاري عرف سنة 2015 عجزا قدر بـ -13714- مليون دولار بعدما بلغ سنة 2010 حوالي 16581 مليون دولار، وهذا راجع الى انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات المسجلة خلال هذه السنوات.

بالنسبة لقيمة الواردات الجزائرية سنة 2010 بلغت حوالي 40472 مليون دولار أما سنة 2014 فقد بلغت 58330 مليون دولار وهنا نلاحظ انخفاض بنسبة 12.08%- مقارنة بسنة 2015 التي قدرت قيمة الواردات حوالي 51501 مليون دولار.

أما بالنسبة لقيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات فقد قدرت سنة 2010 بـ 57053 مليون دولار في حين بلغت قيمتها سنة 2015 حوالي 37787 مليون دولار التي انخفضت بنسبة 39.91%- مقارنة بسنة 2014

التي بلغت فيها قيمة الصادرات حوالي 62956 مليون دولار¹. مثال لدينا جدول يوضح طبيعة الصادرات من بعض المواد لسنة 2006 و2007 كالتالي:

جدول رقم (08): طبيعة الصادرات من بعض المواد لسنة 2006 و2007

2007		2006		أهم المواد
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
4.83	326	6.93	82	زيوت ومواد مشتقة
13.85	1822	13.51	160	الأمونياك
8.60	113	9.97	118	الحديد المسطح
5.85	77	8.53	101	بقايا النحاس
4.97	65	6.84	81	الزنك
2.85	37	2.62	31	الكحول أسيليك
2.25	30	2.11	25	الهيدروجين
1.76	23	1.60	19	المطاط
1.72	23	1.69	20	التمور
1.29	17	0.59	7	المياه المعدنية والغازية
68.02	892	54.39	644	صادرات أخرى
100	1312	100	1184	المجموع

المصدر: Revue de l'économie et de la finance N°8, p 17

إن سياسة الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية، أصبح يشكل هاجسا للحكومات في الجزائر، ولذا تبنت كل الحكومات المتعاقبة سياسة تدعيم الصادرات خارج المحروقات عن طريق تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورسم استراتيجية شاملة بهدف الوصول بالصادرات خارج المحروقات الى مستويات متقدمة، بالإضافة الى تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لافتحام السوق الدولية، لكن هذا لم يتحقق بعد، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستوى المطلوب، وبالتالي يمكننا القول أن

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الرفع من التجارة الخارجية وذلك من خلال إشباع الأسواق المحلية وبالتالي التوجه نحو التصدير وتحقيق ميزان تجاري موجب.

➤ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (09): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة

2015-2001

السنوات	القيمة المضافة لم ص م (مليار دج)	نسبة التطور	القيمة المضافة الإجمالية (مليار دج)	مساهمة م ص م في القيمة المضافة
2001	478.4	/	3451.96	13.86%
2002	509.2	6.45%	3645.91	13.97%
2003	552.1	8.42%	4296.97	12.85%
2004	607	9.94%	5099.67	11.90%
2005	668.1	10.06%	6436.13	10.38%
2006	728.3	9.01%	7345.47	9.91%
2007	833	14.37%	8035.49	10.37%
2008	1003.2	20.43%	9348.41	10.73%
2009	1151.6	14.79%	8093.80	14.23%
2010	1279.4	11.10%	9699.62	13.19%
2011	1444.6	12.91%	11356.38	12.72%
2012	1651.5	14.32%	12483.95	13.22%
2013	1870.6	13.27%	12857.07	14.55%
2014	1870.6	0%	13248.08	14.12%
2015	2259.3	20.78%	12437.69	18.16%

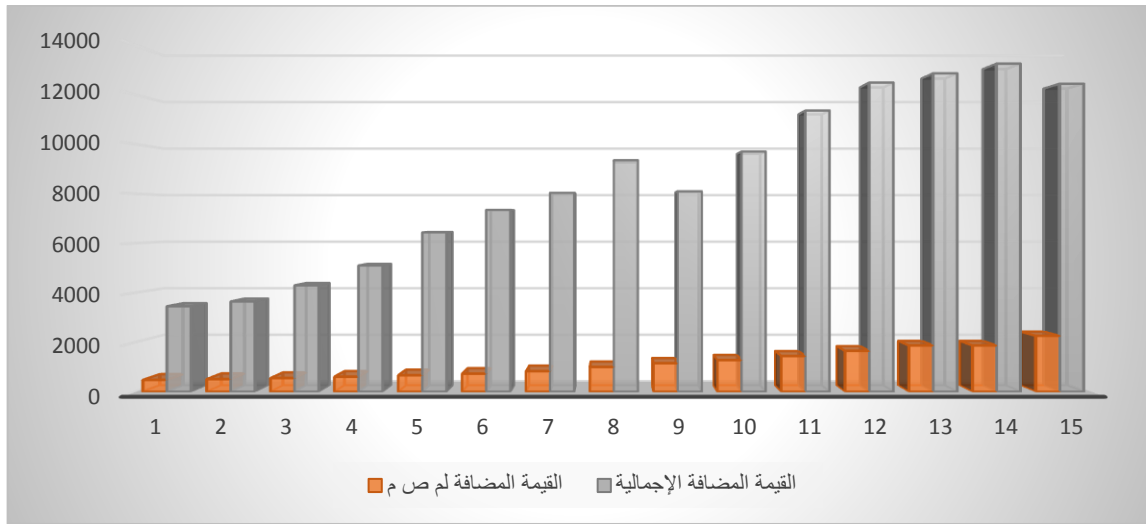
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرات المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2015-2001.

[http://www.ons.dz/-Les-Comptes-Nationaux-Annuels-de-.html\(11/03/2020-23:13\)](http://www.ons.dz/-Les-Comptes-Nationaux-Annuels-de-.html(11/03/2020-23:13))

[http://www.ons.dz/IMG/Comptes%20Economiques_2011-2016.pdf\(11/03/2020-23:57\)](http://www.ons.dz/IMG/Comptes%20Economiques_2011-2016.pdf(11/03/2020-23:57))

شكل رقم (02): تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالإجمالي خلال الفترة

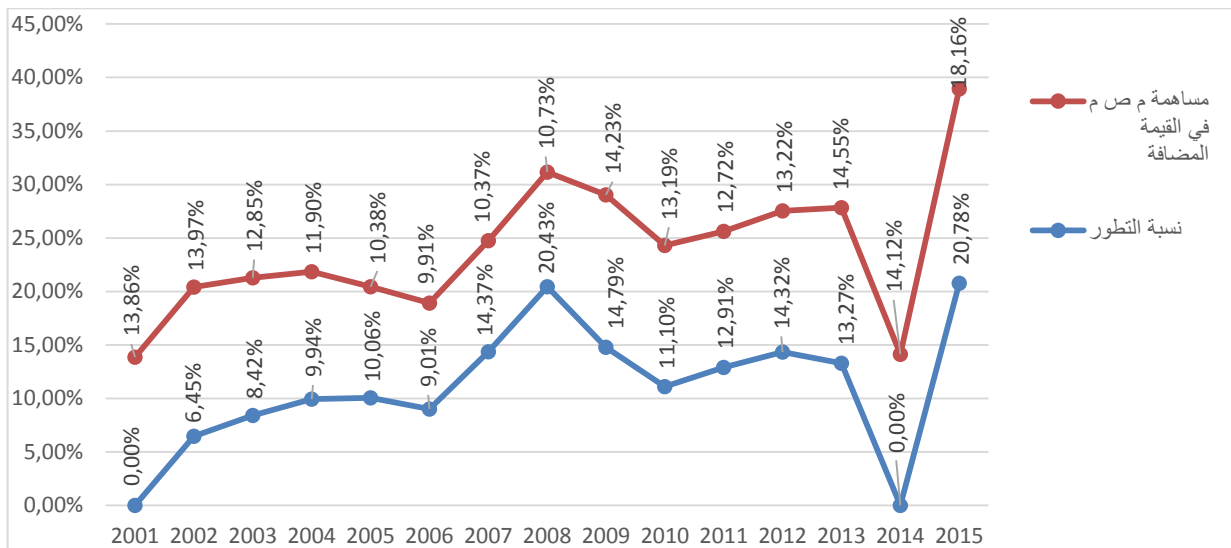
2015-2001



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (08).

شكل رقم (03): نسبة تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في القيمة

المضافة الإجمالية (2015-2001)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (08).

من خلال الجدول (08) والشكلين (02) و (03) نلاحظ أن القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف تطورا من سنة لأخرى حيث انتقلت من 478.4 مليار درج سنة 2001 الى 2259.33 مليار درج سنة 2015 بنسبة تطور 372% خلال 14 سنة، كما أن نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة الإجمالية تتراوح بين أدنى نسبة لها 9.91% سنة 2006 وأعلى نسبة لها 18.16% سنة 2015.

ويساهم القطاع الخاص بنسبة أكبر قدرت ب 85.78% سنة 2015 في حين يساهم القطاع العمومي بنسبة 14.22% في نفس السنة.

➤ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار

تعتبر مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ترقية الاستثمار فعالة الى حد كبير وذلك حسب الإحصائيات والأرقام التي سوف نتطرق اليها في الجدول التالي:

جدول رقم (10): الاستثمارات الجديدة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2013

الطبيعة القانونية	عدد المشاريع
شخص معنوي	39355
شخص طبيعي	12186
وحدات حرفية	15043
المجموع	66584

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME Année 2013 N°24

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن ما مقداره 66584 مشروع جديد قد تم تجسيده في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2013 وهذا ما يدل على الديناميكية التي يتمتع بها هذا القطاع من خلال تماشيه مع التغيرات الاقتصادية الراهنة.

من خلال هذا الفصل يمكننا القول بأن تعدد المعايير الكمية والنوعية يصعب من تحديد تعريف موحد ويؤدي الى اختلاف التعريف من بلد لآخر على حسب درجة النمو الاقتصادي وقطاع النشاط الذي تنتمي إليه. ومن جهة أخرى يمكن تصنيف هذا النوع من المؤسسات على أساس عدة معايير كطبيعة المنتجات أو على أساس تنظيم العمل.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارا اقتصاديا وسياسيا بالنسبة لجميع الدول نظرا للخصائص التي تميزها ويمكن أن تكون قاعدة استراتيجية يندرج ضمنها أصحاب رؤوس الأموال، أصحاب الأفكار والإبداع التكنولوجي.

الفصل الثاني

إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها

الفصل الثاني

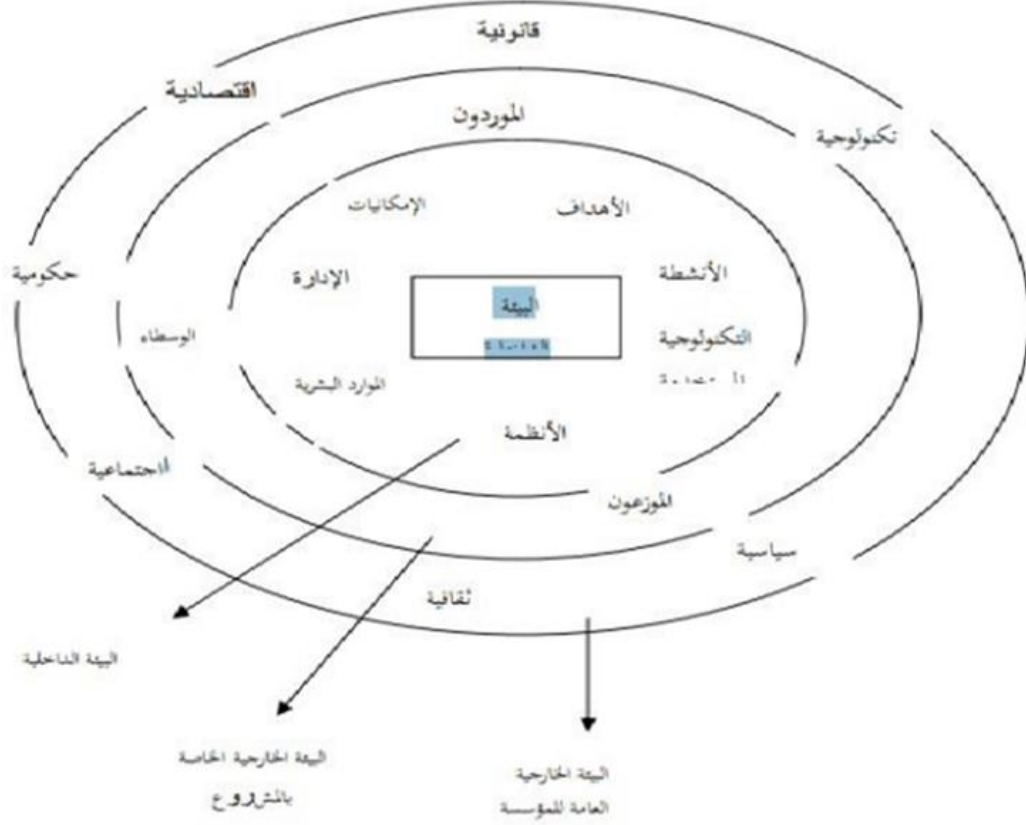
إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها

بالرغم من الوعي المتزايد بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل التي تحد من نشاطها وتحول دون تنمية قدراتها وإسهامها الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر طبيعة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات متداخلة مع بعضها البعض، وتختلف وتتباين من صناعة لأخرى، ومن دولة لأخرى، وذلك تبعاً لاختلاف الظروف العامة، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لكل دولة.

1) مشاكل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الحياة الاقتصادية وانعكاساتها الإيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دول العالم، إلا أنها تتلقاها صعوبات ومشاكل تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها حيث أن هذه المشاكل ناتجة عن تغير الظروف الاقتصادية ومشاكل اليد العاملة والضغط التنافسية، وقد يكون أكبر مشكل تتعرض له هذه المؤسسات هو التمويل وطرق الحصول عليه، وبالتالي يجب على كل دولة التي تريد النهوض بهذا القطاع لما له من أهمية في زيادة القيمة المضافة وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام وتوفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل. ولتوضيح المشكلات التي تتأثر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تصنيفها من زاوية البيئة الخاص التي تعيشها هذه المؤسسات سواء البيئة الداخلية (الظروف الداخلية الخاصة بكل مؤسسة) والبيئة الخارجية (الظروف الخارجية للمؤسسات) كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الظروف الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: جميلة ميرزا محاري، العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، 18-22 يناير 2004، مصر.

رغم التدابير المشجعة والمحفزة التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة الجزائرية بهدف تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها مساهم كبير في استيعاب البطالة خصوصا في وسط الشباب، إلا أن الكثير من العوائق والحواجز لا تزال تعترض انشاء ونمو وتطور هذه المؤسسات، البعض منها قانوني والبعض مالي واقتصادي والبعض تكنولوجي هذه العوائق والتحديات التي يجب على الدولة الجزائرية التعجيل في وضع حلول عملية لها لأنه لا الزمان ولا الظروف الاقتصادية الحالية يسمحان لنا بالتأخر في حل هذه المشاكل وتركها تتراكم، يمكن تلخيص أهم هذه المشاكل في ما يلي:

1-1 المشاكل التمويلية

تعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لا تكفي مواردها الذاتية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس أو عمليات التشغيل الجارية والإحلال والتجديد. وتعتبر المؤسسات المالية-المتتمثلة في البنوك التجارية والبنوك المتخصصة-هي المسار

الطبيعي للحصول على وسائل التمويل، لأن هذه المؤسسات لا تتمتع بنفس قدرات المؤسسات الكبيرة على الوصول الى أسواق رأس المال. وبالتالي يمكن أن تؤدي القروض البنكية التي لها أجل استحقاق أطول وقيود قليلة على أوجه استخداماتها، الى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار الرأسمالي اللازم للانطلاق في النشاط. غير أن هذه المؤسسات تواجه غالبا صعوبة في الحصول على هذه الأنواع من القروض، بسبب عدم تماثل المعلومات وعدم توفر الأصول الكافية التي يمكن استخدامها كضمانات، لقد أجرى البنك الدولي دراسة على عينة تضم 71 بلدا، الى أن استخدام المؤسسات الكبيرة للقروض المصرفية الطويلة الأجل في تمويل الاستثمار، يزيد بنسبة 150% عن المؤسسات الصغيرة الناشئة¹.

يقف مشكل التمويل حاجزا أمام انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمثل ذلك إشكالا حقيقيا يسمح بالحد من تطور هذا القطاع كما يؤثر على السير الحسن لأداء المؤسسة²، وهذا المشكل يتمثل في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب مثل الحصول على القروض من البنوك التجارية خاصة في البلدان النامية. وذلك يرجع الى جملة من الأسباب أهمها³:

- ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم.
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، مما يجعل المستثمرين يحجمون عن الإقدام على تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع.
- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدهم يتجنبون التعامل مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة.
- مركزية قرار منح القروض (طريقة تنظيم البنوك) مما يبطئ إجراءات دراسة الملفات والاستفادة.
- غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.
- غياب مالية متخصصة وأشكال التمويل (قروض الإيجار، تسيير مخاطر تقلبات أسعار الصّرف).

¹ - مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنك الدولي، واشنطن، 2009، ص 12-13
[http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/SMEA.pdf\(1/03/2020\)](http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/SMEA.pdf(1/03/2020)).

² - قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص 165.

³ - مشري محمد ناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصرفية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011/2008، ص 34.

- استغراق إجراءات التحويل وقتاً طويلاً.

(2-1) مشاكل إدارية

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات فالإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لكل العوائق التي تقف في وجه العملية التنموية من خلال اتسامها بالروتين الممل والبيروقراطية، وتتلخص أهم المشاكل الإدارية في كل من اهمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية والتوجيه وغياب الرقابة الإدارية والمتابعة، إضافة الى ذلك نقص الخبرة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، والافتقار للمواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل وأساليب تطوير الإنتاج وكل هذه المعوقات تعتبر بمثابة مقدمات لجملة من المشاكل الإدارية التي قد تؤدي الى فشل المؤسسة وزوالها¹. وفيما يلي جدول يلخص أسباب هذا الفشل وظروفه حسب أصحاب العمل والدائنون:

جدول قم (01): أسباب فشل المؤسسات التجارية الصغيرة حسب أصحاب العمل والدائنون

أسباب الفشل وظروفه	آراء أصحاب المؤسسات %	آراء الدائنين %
الكساد التجاري	68	29
عدم كفاية الإدارة	28	59
عدم كفاية رأس المال	48	33
الديون الهالكة	30	19
المنافسة	40	9
الهبوط في قيمة الموجودات	32	6
الموقع السيء للشركة	15	3
الفوائد المرتفعة على الاقتراض	11	2
تغيير غير ملائم في منطقة العمل	11	2

المصدر: كليفورن بوميالك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، عمان - الأردن، 1989، ص 40.

نلاحظ من خلال الجدول أن الأسباب الرئيسية والأساسية لفشل هذه المؤسسات هي سوء الإدارة وعدم كفاية رأس المال، لكن أصحاب الأعمال التجارية الفاشلة لا يرون أنفسهم بنفس

¹ رايح خوني ورقية حساني، مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومشكلات تمويلها، طبعة 1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2008، ص77.

الطريقة التي يراهم بها الآخرون، ونادرا ما يعترفون بفشلهم أو عدم قدرتهم على إدارة مؤسساتهم بشكل فعال، بل في الغالب يعزون فشلهم الى أسباب أخرى كالموقع السيء والمنافسة الشديدة...الخ¹.

(3-1) المشاكل التسويقية

تعاني العديد من المؤسسات صغيرة والمتوسطة من مشاكل تتعلق بالتسويق خاصة إذا ما تعلق الأمر بانخفاض جودة السلع الناتج عن مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وكذا ضعف الرقابة على الجودة، بالإضافة الى عدم إمكانية أو قدرة هذا النوع من المؤسسات على انتاج سلع تتناسب وتتلاءم مع المعايير أو المطلوبة والمعتمدة². وبشكل عام يعاني هذا النوع من المؤسسات العديد من المشاكل التسويقية، والتي يمكن تقسيمها الى مشاكل تسويق داخلية وخارجية كما يلي³:

(1-3-1) مشاكل التسويق الداخلية

- افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهارات التسويقية، الأمر الذي يجعلها تعتمد على الوسطاء في تسويق منتجاتها، مما يجبرها أحيانا على قبول شروط أو مزايا غير التي الى تحقيقها.
- عدم قدرتها على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق، مما يعرضها الى خسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق.
- افتقار الكثير من هذه الصناعات للمفاهيم الأساسية للجودة، مما يؤدي الى تسرب منتج معيب للسوق بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات في المنافسة وفتح الأسواق أمامها.

(2-3-1) مشاكل التسويق الخارجية

- عدم دراسة أصحاب هذه المؤسسات للأسواق الخارجية، من حيث حجم وطبيعة هذه الأسواق وطبيعة المنافسة التي تواجه منتجاتهم، لتعدد الدول التي تتعامل في الأسواق الخارجية.
- عدم الاهتمام بتطوير المنتجات بما يتناسب مع أذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج يصنع بنفس المواصفات لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير.
- عدم وجود النظام لربط الموزعين بالخارج بالمنتجين في الداخل.

¹ - كليفورد بوميك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، عمان -الأردن، 1989، ص 42.

² - مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ - فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 90-92.

- صعوبة المشاركة في المعارض الأجنبية وعدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف هذه العمليات.
- تحرير التجارة في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ومنافسة العديد من البدائل المستوردة لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وما لم تحسن هذه المؤسسات من وجود منتجاتها تعمل على تخفيض أسعارها، سيقبل المستهلكون على البدائل المستوردة الأقل ثمنًا بالمقارنة بأسعار المنتجات المحلية، ومن ثم تجد هذه المؤسسات نفسها مضطرة إلى تخفيض انتاجها وربما التوقف عن الإنتاج، إذا لم تستطيع أن تواجه هذه المنافسة.
- يمكن تلخيص مشاكل التسويق في النقاط التالية¹:
- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لها، نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية عن السوق وأذواق المستهلكين.
- عدم توفير الدعم والحماية الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة من طرف المنتجات المستوردة، خاصة في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بانتهاج سياسة الإغراق.
- عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.
- اختيار المستهلك للمنتج المستورد على حساب المنتج المحلي.

4-1) مشكل المنافسة

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمشكلة المنافسة بين بعضها البعض نتيجة للزيادة العددية الهائلة لهذه المؤسسات التي دخلت مجال الأعمال حديثًا، وكذلك المنافسة بينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، وشم المنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية وبين المؤسسات الأجنبية من جهة ثالثة، التي غالبًا ما يفضلها المستهلك على المنتج الوطني مما يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقف في وجه المنتج الأجنبي².

¹ - ياسر عبد الرحمن وبراشن عماد الدين، مرجع نفسه، ص 228.

² - سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف-مسيلة، 2016، ص 75.

5-1) مشكل العقار الصناعي

يقصد بالعقار الصناعي تلك الأراضي المخصصة لإنجاز مشروع ما سواء كان استثماري، صناعي، انتاجي، خدماتي، لهذا يعد مشكل العقار الصناعي من أصعب المشاكل التي تواجه المستثمر الجديد الذي يسعى الى انشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو يهدف الى إنجاز مشروع ما فكثيرا ما يجد صعوبة في إيجاد المكان المناسب لإقامة مؤسسة خاصة مع ارتفاع أسعار العقار في بعض الأحيان أو انعدامه أو عدم ملائمته للمشروع المراد إقامته في بعض الحالات¹. ويمثل مشكل العقار الطرف الثالث في الثلاثية الخطيرة التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بيروقراطية، تمويلية، عقارية) حيث يعاني المستثمرين الناشئين من صعوبة الحصول على العقار اللازم لتنفيذ المشاريع ومباشرتها بسبب²:

- انعدام تنظيم آليات الحصول على العقار.
- غموض الوضعية القانونية المتعلقة بأصل ملكية العقار.
- سيطرة السلوكيات الإدارية المنحرفة على الهياكل والتنظيمات المكلفة بمنح العقار الى جانب:

- ✓ تدهور الوضعية التي تعيشها معظم المناطق الصناعية ومناطق النشاط، خاصة في مجال المنشآت القاعدية.
- ✓ وقوع الدولة في تناقض باعتبارها الممون الرئيسي للعقار الصناعي بين ضرورة الحصول على أرباح من عمليات التنازل وبين تقديمها للمزيد من التشجيعات والدعم للاستثمار بخفض الأسعار.

6-1) مشاكل متعلقة بالسمات الشخصية لصاحب المشروع

صاحب المشروع أشبه بالقائد، فعليه أن يجيد مهارات التخطيط والمتابعة والرقابة والقدرة على اتخاذ القرار، فضلا على قدرته على تحمل المسؤولية والمثابرة، لأن افتقاد هذه السمات يؤدي حتما الى فشل المشروع³.

¹ - شواشي فاطمة، دور الشراكة الأوروبية الجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2017/2018، ص 162.

² - مليكة مدفوني، تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة تبسة، 2004، ص 72.

³ - عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص 7.

(7-1) مشكل نقص المعلومات

على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن هذه المؤسسات والتي غالبا ما تكون متباينة ومتقدمة في حالة توافرها وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعينة بها. وعدم وجود نظم للمعلومات خاصة بهذا القطاع على الأغلب.

يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة نقص المعلومات عن أسواق السلع والموارد ومستلزمات الإنتاج، وكذا نقص المعلومات حيال الكثير من القرارات الحكومية مثل قوانين تسجيل المؤسسات، الحوافز والضرائب... الخ، حيث عادة ما يكون أفق الملاك المسيرين لهذه المؤسسات لا يمتد لأكثر من شؤون نشاطهم، لذلك فإنهم يتفاجؤون بارتفاع الأسعار دون سبب معروف لديهم. كما قد يتعرضون الى احتكار الموردين بسبب نقص مستلزمات الإنتاج دون التعرف على مصادر بديلة¹.

(8-1) مشاكل جبائية وجمركية

يعتبر النظام الجبائي والجمركي كذلك من المشاكل الرئيسية، وتحتاج لبرنامج إصلاح فوري، وتظهر هذه المشكلة من جانبيين سواء لأصحاب هذه المؤسسات من حيث ارتفاع الضرائب، وهي كذلك مشكلة لمصالح الضرائب، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المؤسسات. كما يلاحظ عدم مسك بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفاتر محاسبية منتظمة، ولذا تلجأ مصلحة الضرائب الى التقدير الجزافي لأرباحهم مع الميل للمغالاة في التقدير بسبب الشك في صحة بيانات الإقرارات المقدمة لهم. ويترتب على ذلك دخول صاحب المؤسسة في سلسلة طويلة من الإجراءات للاعتراض على التقدير والإحالة الى اللجان الداخلية ولجان الطعن، وقد ينتهي الأمر برفض الطعن وتأييد تقدير مصلحة الضرائب. وقد يعجز صاحب المؤسسة عن الوفاء بالدين ويضطر الى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط، كما قد يشكل هذا الدين قيда على المؤسسة في حالة الرغبة في الاقتراض من البنوك لشراء آلات أو إجراء توسعات في النشاط². وتلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات في كثير من الدول خاصة في مرحلة الانطلاق لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي الى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي والمنتشر بكثرة في الدول النامية.

¹ - عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية الإسكندرية، 1996، ص 31.

² - محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ورقة بحثية ضمن ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، يومي 19-22 جانفي 2004، ص 34.

9-1) مشاكل فنية

عادة ما تعتمد هذه المشاريع على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية. كما أنها تلجأ عادة الى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة¹.

للتوضيح أكثر يمكن إجمال المشاكل الفنية في النقاط التالية²:

- صعوبة الحصول على التكنولوجيا والتطوير والتحديث التكنولوجي: وذلك بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض.
- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية: سواء الأولية أو الوسيطة أو الأجزاء والمكونات، مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا وقدرة على المنافسة.
- صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

10-1) مشاكل سياسية

تنبع هذه المشكلات من مجموعة من العناصر أهمها³:

- المستوى العالي نسبيا لأسعار المنتجات اللبنانية الناشئ عن كلفة إنتاج مرتفعة وعن هامش ربح مبالغ به وعن غياب أي برامج دعم للتصدير أو الإنتاج.
- عدم تطوير الاتفاقيات التجارية الخارجية بشكل عام، بل بقاء العديد من الاتفاقيات على حالها القديمة وعدم توقيع اتفاقيات جديدة باستثناء قلة وبرز ثغرات عديدة في القسم

¹- فاطمة احمد حسن عاشور، جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية، العدد 41، 2009، ص 6-8.

²- أحمد غبولي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010/2011، ص 32.

³- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، Gestion des PME، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط 1، 2007، ص 107.

الأكبر من الاتفاقيات التي تم توفيرها، وباختصار فإن خريطة الصادرات للمؤسسات تكون مهزوزة قديمة وغير مناسبة.

- غياب أو شبه غياب لأي برامج رسمية في هذا الاتجاه ليس فقط على مستوى دعم الأسعار، بل أيضا في مجال البحث عن أسواق أو زبائن وتقصير الأمر عموما على محاولات تبقى احتفالية أو محددة.

(11-1) مشاكل في البنية التحتية

إن من المشاكل العويصة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدد استمرارها هي البنية التحتية المتمثلة في الطرق والمخازن ومراكز التبريد والسكك الحديدية والمؤسسات النفعية... الخ، وسنتطرق الى بعض البنى التحتية وهي كالتالي¹:

- الأراضي: المشكل الرئيسي المتعلق بالأراضي هو ملكيتها كما تطرقنا الى ذلك في مشاكل العقار والمشكل الثاني المتعلق بالأراضي كذلك هو طول الحصول عليها وهذا ما جعل العديد من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم في الأجل المحددة.
- المؤسسات النفعية: ونقصد بها المؤسسات التي تقوم على توفير الأموال الضرورية لنشاط مثل مؤسسة الكهرباء والغاز والبريد والمواصلات ومصالح المياه، فغياب هذه المؤسسات أو بُعدها يؤثر على السير الحسن لنشاط هذه المؤسسات فمثلا عند تعطل كهربائي في المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الكهرباء إن لم يصلح بشكل سريع، وهذا لا يأتي إلا إذا كانت مؤسسة الغاز والكهرباء متواجدة سيؤدي الى تعطل العملية الإنتاجية لهذه المؤسسة وبالتالي على مردوديتها، وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الى خسارة بعض الأجهزة بسبب هذا التعطل.

(12-1) مشكل التكوين المهني

إن نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة للعمال والمسيرين يعتبر عائقا كبيرا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤثر على إنتاجية المؤسسة ويعتبر أهم عوامل الإنتاج الذي يجب أن يحظى بالاهتمام وتوفير كل الظروف والعوامل لتحسين المؤسسة كما ونوعا².

¹- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص 117.

²- احمد مجدل، اتجاهات القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، جوان 2004، ص 35.

13-1) مشاكل وصعوبات أخرى

الى جانب المشاكل التي تم ذكرها كل حسب القطاع التابع له، تدرج هذه المشاكل التي تعرقل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها¹:

- صعوبات توزيع الإنتاج الوطني في السوق لاشتداد المنافسة الأجنبية للمنتجات المستوردة.
- قِدم الأجهزة المتوفرة وصعوبة تجديدها.
- نقص التكوين وغياب المعلوماتية.
- نمو القطاع الغير رسمي (السوق الموازية، المداخل الطفيلية).
- استمرار المشكل الأمني في بعض المناطق.

2) عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لتعدد أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه تم جمعها في مجموعة من العوامل الرئيسية التي تؤثر على مختلف الصناعات والأنشطة والقطاعات الاقتصادية، الجدول التالي يوضح العوامل الأكثر تأثيرا على فشل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (02): العوامل العشرة لفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المختلفة

العوامل	الزراعة والصيد	التعدين	الإسكان والمقاولات	الصناعة	النقل والمواصلات	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	المال والتأمين والعقارات	الخدمات	الإجمالي
الاقتصادية	80%	79%	69.8%	66%	68.6%	67.7%	68.3%	63.2%	75.7%	70.6%
الكفاءة والادارة	14.8%	12.6%	21.2%	20.9%	21.8%	19.4%	22.4%	19.45%	18.3%	20.7%
المبيعات	6.9%	7.1%	13.1%	11.8%	12.5%	12.5%	14.5%	11%	10.5%	11.7%
المصروفات	7.4%	5.9%	7.2%	8.3%	8.5%	6.7%	7.3%	7.9%	7.1%	8.4%
اهمال المشروع من قبل صاحبه	2.3%	0.9%	1.8%	2.1%	2.1%	2.2%	2.2%	1.6%	1.6%	1.8%
الكوارث	0.5%	0.1%	0.4%	0.9%	0.4%	0.8%	0.8%	0.3%	0.2%	0.5%

¹- مليكة مدفوني، مرجع سبق ذكره، ص 73.

0.4%	0.2%	0.9%	0.4%	0.8%	0.2%	0.4%	0.4%	0.5%	0.2%	خيانة الأمانة والسرقة
1.1%	1.1%	0.5%	1.1%	1.3%	1.2%	1.3%	1.5%	0.3%	0.5%	العملاء
0.5%	0.4%	1.2%	0.6%	0.2%	0.7%	0.5%	0.5%	0.1%	0.6%	الأصول
0.7%	0.5%	0.8%	1.1%	0.7%	0.7%	0.9%	0.9%	0.7%	0.5%	رأس المال

المصدر: عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، 2018/2017، ص8.

يتضح من خلال الجدول أن من أهم العوامل المؤثرة على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العوامل الاقتصادية والعوامل ذات العلاقة بالكفاءة وإدارة وتسيير المشروع وذلك من خلال النسب المرتفعة في مختلف القطاعات حيث بلغت بين 80% و22.4% على التوالي.

كما أنه قد أوضحت بعض الدراسات التي قدمها بعض الكتاب والباحثين أنه يوجد 10 عوامل تهدد نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة أساسا في المخاطر المرتبطة بمالك أو مدير المؤسسة وأخرى متعلقة بالظروف التي تحيط بالمؤسسة والجدول الموالي يوضح مختلف هذه العوامل والقائمين عليها.

جدول رقم (03): عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر بعض الكتاب

Jenet Hariss_Lange	Harlod p. Welsh	W. Gibb Dyer	Sharon Nelton
عدم القدرة على توفير رأس المال الكافي	ادعاء أسباب خارجية للفشل	عدم التركيز على التفكير الاستراتيجي	عدم المعرفة بكيفية إدارة وتشغيل المشروع
قلة العمالة المدربة	ضعف التخطيط	ضعف شبكة الأعمال بين موارد المشروع	القصور في التعامل مع الغير
عدم أخذ عمل المرأة مأخذ الجد	عدم توافر المعلومات المناسبة	ضعف علاقات التضامن مع الغير	ضعف التمويل وإدارة الأموال
عدم توافر البيانات حول المالكين من الإناث	ضعف توجيه المنتج نحو الأسواق	عدم القدرة مواجهة الضغوط	النمو السريع بدون التحكم
عدم القدرة على التكيف مع التشريعات الحكومية	الفشل في التفويض	عدم التوازن في حياة رائد الأعمال	عدم الاهتمام بالخطط الاستراتيجية
صعوبة الحصول على عقود عمل مع الحكومة	تعدد الأدوار التي يقوم بها رجال الأعمال	عدم القدرة على تكوين فريق عمل	عدم القدرة على الابتكار

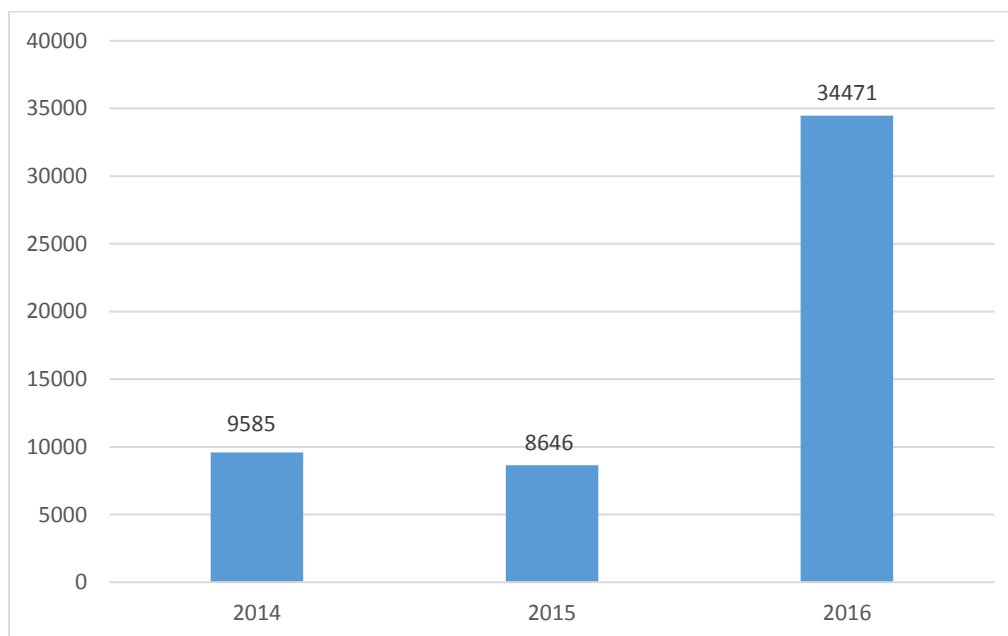
عدم وجود مساعدين للمالك / المدير	قلة التزام وجهد المالك / المدير	عدم المرونة	ارتفاع تكاليف تطوير التكنولوجيا الخاصة
الفشل في التعرف على نقاط القوة والضعف	التأخر في تنفيذ بعض القرارات	الرغبة في مستوى معيشي رفيع	عدم تعيين عمالة مؤهلة للعمل في مجال الخدمات
قصور في الاتصال بالبيئة الخارجية	السلوك غي الأخلاقي أو غير القانوني	نقص المعلومات المرتدة	قلة التدفقات النقدية
عدم تقبل الانتقادات أو الاستفادة منها	ضعف القدرة على التغيير وإقناع الآخرين	عدم القدرة على مسايرة التطورات	ارتفاع تكاليف التأمين

المصدر: نذير عليان وعبد الرحمن بن عمر، عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، 2006، ص 669.

يُعرف في الجزائر تهديد فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايداً مستمراً منذ نشأتها، حيث بلغت عدد المؤسسات الفاشلة 9585 مؤسسة سنة 2014، وبلغت سنة 2015 حوالي 8646 مؤسسة، أما في سنة 2016 بلغت حوالي 34471 مؤسسة وتعتبر الأقوى، وهذا دليل على عدم اهتمام هذه المؤسسات بما يحيط بها من تهديدات ومخاطر وعدم معالجة المشاكل والصعوبات التي أدت الى فشلها. يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفاشلة في الجزائر خلال الفترة

2016-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نشرية المعلومات الخاصة بالم ص م للأعداد 28.29.30 لوزارة الصناعة والمناجم.

(3) عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدارك المخاطر وأسباب الفشل سيتم توضيح بعض العوامل التي يمكن أن تؤدي الى إنجاز عمل هذه المؤسسات بالإضافة الى أهم المبادئ المعتمدة من طرف عدة باحثين.

(1-3) مبادئ نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل التطرق الى العوامل التي تؤدي الى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد من تحديد بعض العناصر التي تساعد في إنجاز عمل المقاول أو المدير والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية¹:

- تحديد البداية للانطلاق بالمهمة.
- تقديم جودة عالية وبسعر معقول.
- ترشيد النفقات من خلال المراقبة والتخطيط.
- تحديد ومتابعة التدفق النقدي.
- الاهتمام بالتسويق والتركيز عليه في عملية البيع والاتصال.
- البيع بمهارة.
- الاهتمام بالعملاء.

وعلى هذا الأساس تم تحديد عوامل وأسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على عوامل داخلية وأخرى خارجية.

(2-3) عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن القول أنّ فرص نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزداد بصورة عامة خاصة إذا تم الاهتمام بالخصائص والعوامل التالية التي يمكن أن تساعد المؤسسة على النجاح.

(1-2-3) صفات المدير الناجح

إن المؤسسات الناجحة تنطلق من كون مديرها تتمثل فيه بعض الصفات الضرورية لنجاح المؤسسة في حدّ ذاتها ونذكر بعض الصفات الواجب توفرها²:

¹ - بن حراث حياة وحماداتو نصر، العوامل المؤثرة في نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمدة لخضر، الوادي، يومي 6 و 7 ديسمبر 2017، ص 10.

² - فتحي قابيل محمد متولي، المشروعات الصغيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2005، ص 114.

- القدرة على خلق فرصة في العمل وتجنب العقبات بحسن التوقع والبصيرة.
- قادر على أن يعزل مؤسسته عن العوامل السلبية.
- التواجد في مكان العمل وحل المشكلات.
- الاهتمام بتوظيف عوامل الإنتاج بالمؤسسة لتحقيق أكثر ربح.
- خلق روح الفريق الواحد في العمل والاهتمام بالعاملين.
- إمكانية تغيير وجهة نظره متى تبين أنه على خطأ.

فالمدير الناجح يعني أنه قادر على قيادة المؤسسة بشكل جيد نحو النجاح لما يمتلكه من صفات ويتميز بخصائص، بحيث لديه القدرة على المزج بين المسائل التي تصعب على غيره من أجل السير بالمؤسسة الى برّ الأمان في سوق شديد المنافسة.

2-2-3) المعرفة الممتازة بالسوق

إن العلاقة الجيدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعملاء هي السر وراء نجاح هذا النوع من المؤسسات، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات شخصية، وليس خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء من خلال عينات محدودة أو حتى واسعة من أسواق كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق والتي في حقيقتها جزء سوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للشركات والمؤسسات الكبيرة، وبذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها مبادرات وقدرات متميزة على إشباع تلك الحاجات من خلال أساليبها التسويقية الخاصة¹.

3-2-3) المالك والمالكون لديهم أهداف محددة

إن معرفة مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهدافهم منذ البداية يسهل عليهم أكثر اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وهو ما يفرض على الملاك نقل هذه الأهداف الى العاملين وتمكينهم من استيعابها بما فيه الكفاية محققين بذلك نمو وازدهار المؤسسة بما يعني تحقيق الأهداف المرجوة والمحافظة على استمرارية المؤسسة ونجاحها².

¹- طاهر محسن منصور الغالي، إدارة واستراتيجيات منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 37.

²- المرجع نفسه، ص 37.

3-2-4) وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية

إن العامل الأساسي في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية، بمعنى أنه يجب أن يكون هناك مجموعة من المستهلكين يرغبون في منتجات وخدمات المؤسسة، وهناك طريقتان لتحديد الفرصة الاستثمارية الحقيقية: الأولى وهي الأقل عملية وهي البدء باعتقاد أن السوق عادة ما يحتاج إلى سلعة أخرى أكثر جودة وأقل سعرا من المنتجات المنافسة وهو ما يعرف بالتوجه الإنتاجي. غير أن هذا الاتجاه قد يكون صعبا خاصة إذا كانت المنافسة مع شركات كبرى فلن تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجاراتهم في الجودة بالذات، أما بالنسبة للسعر المنخفض فقد لا تجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات السعر المنخفض طبقة معينة من العملاء.

أما المدخل الآخر لتحديد الفرصة الحقيقية وهو المدخل العلي والذي يعتمد على التعرف على السوق واحتياجاته ومدى تلبية للمنتجات وهو ما يعرف بالمدخل التسويقي. ويتطلب هذا المدخل من صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة أن يأخذ فكرة حول احتياجات العملاء ويعمل على تحليل البيانات التي حصل عليها من العملاء وذلك من خلال بحوث التسويق.

وبالتالي فإن الطريقتان مهمتان ومفيدتان في تدعيم والتوصل إلى تحديد الفرصة الاستثمارية المناسبة على الرغم من أن تحديد الفرصة الاستثمارية من خلال تحليل السوق يعتبر هو الأفضل¹.

3-2-5) قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص

تقدم المؤسسة وتجلب شيء جديد أو أصيل للسوق حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون نادرا أن تبدأ المؤسسة دون القدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية ريادية تستطيع أن تجسدها في أفعالها وأنشطتها المختلفة².

3-2-6) توافر نظام معلومات قومي ومتكامل على المؤسسات صغيرة الحجم

يجب توفير هذا النظام لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد والذين يدخلون السوق لأول مرة بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد يفيدهم في تكملة إجراءات تكوين مصنع جديد، وتوفير كافة المعلومات عن

¹ - عبد الحميد مصطفى أبو الناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة القاهرة - مصر، 2002، ص 67-68.

² - طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

قطاع الصناعات صغيرة الحجم في المجتمع، بحيث يكون نظام المعلومات هذا أخذ مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم¹.

7-2-3) الحصول على عاملين أكفاء وجذب متميزين والمحافظة عليهم

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعبر هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل ما لديهم من قابليات وقدرات.

إن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسة، فلا يكفي أن تمتلك المؤسسة الموارد المالية والمباني بل أصبحت الموارد البشرية أيضا تلعب دورا مهما في تحقيق ميزات تنافسية للمؤسسة، ويعبر عنها اليوم برأس المال الفكري حيث المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق النجاح المستمر للمؤسسة².

8-2-3) التقدير السليم لرأس المال والانتماء

يتمثل عامل رأس المال المناسب في المبلغ الذي يستطيع مالك المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة استثماره فيها وكلّما كان رأس المال متوافر كلّما كان هذا أفضل خاصة مع العقبات التمويلية التي تعترض هذه المؤسسات فالبنوك عادة ما تتحفظ على تمويل هذه المؤسسات نظرا لارتفاع درجة مخاطر التمويل فيها، كما أن الاتجاه نحو السوق المالي كمصدر للتمويل يتم بشكل محتشم وعلى هذا فلا بد من تحديد رأس المال المناسب بكل دقة وذلك من خلال تحديد أنواع وأحجام الأصول المطلوبة وبالتالي تحديد القدر المطلوب من رأس المال والمصادر الخاصة بذلك³.

9-2-3) عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة

إذا كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة فإن المشروع سوف يحقق النجاح وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة مهارة العامل الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية⁴:

- قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية.
- قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور.

¹ - أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارنة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص 76.

² - طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ - عبد الحميد مصطفى أبو الناعم، مرجع سبق ذكره، ص 70.

⁴ - كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة "من الألف الى الياء"، دار الحامد للنشر، عمان، 2000، ص 50-

- قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الجاهزة للمشروع.
- قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات.
- قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة.
- الخصائص الريادية للإدارة وقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها.

يمكننا القول من خلال هذا الفصل أن بالرغم من الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تعاني من مشاكل مرتبطة أساسا بتنافسيتهما سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، أيضا صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة والمجينة التي تمكنها من رسم مخطط تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية، كما يعد الحصول على القروض البنكية ودخول الأسواق المالية من أهم هذه المشاكل، بالإضافة الى العجز الكبير في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والابتكار في جميع مجالات نشاطها وضعف ثقافة التقاؤل لدى معظم المؤسسات.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لتطور المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الصناعة الغذائية
في الجزائر

دراسة حالة ملبنة الساحل بمستغانم

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة

الغذائية في الجزائر-دراسة حالة ملبنة الساحل بمستغانم-

لقد كان تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتحقق بفضل الاستثمارات التي ينجزها الخواص ما بعد الاستقلال السياسي سنة 1962 الى يومنا هذا، وظلت هذه المؤسسات والمتمثلة في استثمارات الخواص تسير وفقا للإجراءات التي وضعتها الدولة لتوجيهها وتحديد مجالات تدخلها، وكان لها دور في خلق مناصب الشغل ومساهمتها في القيمة المضافة، ومن أجل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمت أكثر بقطاعات الصناعة التحويلية بوضع سياسة داعمة لها وبالأخص قطاع الصناعة الغذائية. حيث يعتبر أكثر قطاع حيوي في الجزائر.

1) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد كان تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتحقق بفضل الاستثمارات التي ينجزها الخواص ما بعد الاستقلال السياسي سنة 1962 الى يومنا هذا، وظلت هذه المؤسسات والمتمثلة في استثمارات الخواص تسير وفقا للإجراءات التي وضعتها الدولة لتوجيهها وتحديد مجالات تدخلها وكانت هذه القوانين تواكب الخطاب السياسي السائد في كل فترة من فترات تطورها ومنذ الاستقلال الى يومنا هذا.

1-1) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1962-1979)

خلال هذه الفترة انحصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات للقطاع الصناعي (الاستثمارات الكبرى)، وقد تركز دور هذه المؤسسات على توسيع النسيج الصناعي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الكبرى، حيث كان ينظر الى هذه الصناعات على أنّها مكملة للصناعات الأساسية.

● المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1962-1966)

قبل الحديث عن مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1962-1966)، لا بد من التوقف عند الوضع الاقتصادي للجزائر إبان استقلالها سنة 1962، فقد اتّسم الوضع الاقتصادي للبلاد غداة الاستقلال بعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالسياسة التنموية الواجب إتباعها في المستقبل، ومن جهة أخرى بتدهور الحالة الاقتصادية خلال هذه المرحلة، والتي تجلت

خصوصا في: مغادرة ما يقارب من مليون معمر الجزائري في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم (من بينهم 50.000 إطار سامي و35.000 إطار متوسط). وقد سدّ الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و90% منهم أميون. وكذا تهريب رؤوس الأموال (في سنة 1962 وحدها تم تهريب ما معدله 500 مليون فرنك فرنسي شهريا)، إضافة الى غلق أغلبية الوحدات الصناعية، حيث تم غلق 850 وحدة من مجموع 2.500 وحدة صناعية و1.400 مؤسسة من مجموع 2.000 مؤسسة بناء، كما أن غالبية الشعب يتهده الجوع، و70% من السكان في حالة بطالة¹.

عموما يعود ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى مرحلة الاستقلال، حيث أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الاستقلال كانت تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين الذين سيطروا على حوالي 98% منها، ومن ثم ارتبط دورها بأهداف المستعمر، في حين كانت تلك التي تعود للجزائريين تتميز بالمحدودية².

كما اعتمدت الحكومة الجزائرية أول قانون حول الاستثمار سنة 1963 (القانون 63-277 الصادر بتاريخ 1963/07/23)، حيث اهتم هذا القانون فقط بمعالجة عدم استقرار المحيط الذي ميز الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، ولم يكن له أي تأثير على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء تعلق الأمر بتعبئة رأس المال الوطني أو الأجنبي³.

بعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من هذه المؤسسات وصل عددها عندها الى 1.120 مؤسسة مع 57.480 عامل سنة 1964، ونتيجة لهجرة مالكي هذه المؤسسات فقدت هذه الأخيرة حركتها الاقتصادية مما أدى الى تدخل الدولة في تسييرها عن طريق قانون التسيير الذاتي (الأمر رقم 20/62 الصادر بتاريخ 1962/08/21) والمتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 02/62 الصادر بتاريخ 1962/10/22 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والمرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 1962/11/22 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.

أما سنة 1966 أقر قانون الاستثمار ضرورة إعطاء المكانة اللائقة للقطاع الخاص بشقيه الأجنبي والوطني ووضع لذلك مبادئ وأسس وضمانات تحكمها الدولة كما ورد في نفس المادة ضرورة حصول المستثمر على إعطاء رخصة مسبقة حسب معايير حددها الباب الثالث من الأمر وقد ميّز هذا

¹- هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 22.
²- صالح صالح، أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، جامعة سطيف، 2004، ص 26.
³- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، ص 111، (غير منشورة).

القانون بين الرخصة التي تمنح للمستثمر الأجنبي والرخصة التي تمنح للمستثمر الوطني حسب عدّة معايير¹.

- بالنسبة للمستثمر الوطني بأخذ بعين الاعتبار ما يلي: المادة (15)
 - ✓ القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية للمؤسسة.
 - ✓ حجم مساهمة المشروع في الاقتصاد الوطني.
- المستثمر الأجنبي فيراعي في منحه رخصة الاستثمار ما يلي: المادة (21)
 - ✓ حجم مساهمة مشاريعه في فتح الأسواق الخارجية (التصدير).
 - ✓ حجم استعماله واستفادة من المواد الأولية المحلية.

حسب تحقيق قامت به مديرية الإحصاءات التابعة لوزارة المالية والتخطيط حول الصناعة في الجزائر لسنة 1964، فإنّ المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أخذت الأشكال القانونية التالية للملكية: مؤسسات القطاع الخاص، مؤسسات قطاع الدولة، مؤسسات التسيير الذاتي ومؤسسات مختلطة.

• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1967-1979)

تميزت هذه المرحلة بانطلاق استراتيجية التنمية بعيدة المدى التي تهدف الى إعطاء محتوى ملموس لمعنى الاستقلال الاقتصادي، وهذا بالاعتماد على نموذجا اشتراكيا للتنمية، قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المصنعة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي. ويقوم هذا النموذج أساسا على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية، كما عملت الجزائر آنذاك على إرساء قواعد الاقتصاد الموجه من خلال القيام بسلسلة من التأميمات التي مست جل القطاعات الاقتصادية. فنجد أن قطاع الفلاحة تمت إعادة هيكلته وتنظيمه من خلال ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971، بعدما كان هذا القطاع يسير وفق نظام التسيير الذاتي، أما القطاع العام فقد تمت هيكلته من خلال إصدار قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية سنة 1971².

كانت السياسة التنموية المنتهجة خلال الفترة (1967-1979) واضحة المعالم، حيث ركزت على إقامة المؤسسات الصناعية الكبيرة والخاضعة للإشراف المركزي لمختلف الهيئات العمومية، بينما كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم التنمية الشاملة. وقد كان للأهداف العامة لهذه السياسة خلال هذه المرحلة والتي تميزت كما سبق الإشارة بمركزية التخطيط، أثرا واضحا على هذا القطاع والذي كان بطبيعة الحال سلبا على طول المرحلة.

¹ - الجريدة الرسمية 1966، ص 95.

² - براق محمد وميموني سمير، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 13 و14 أبريل 2008، ص 03.

بشكل عام لم تكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (1962-1979) مستقلة، بل كانت مجرد قطاع مكمل، ما عرف بالمؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام، الذي يعد محرك السياسة الاقتصادية وأداة لتدعيم عملية التنمية الشاملة للبلاد، وبالتالي فإن القطاع الخاص لم يشهد تطورا نتيجة الاعتقاد بأنه قطاع استغلالي، وفقا لما جاء في الميثاق الوطني سنة 1976، الذي همش القطاع الخاص وفرض قيودا حول توسعه وفرض الرقابة عليه، بالإضافة الى إثقال كاهله بالضرائب والتشريعات المتشددة وسد أبواب التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة¹.

2-1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1980-1989)

لقد أعطت السياسة الاقتصادية لمرحلة الثمانينات دورا حيويا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق اللامركزية المنشودة، وقد كان ذلك بتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية في ميدان النشاط الاقتصادي للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية وهذا من خلال تجسيد مخططان خماسيان الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال استحداث العديد من التدابير القانونية والتنظيمية التي اثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر².

أدت التدابير والحوافز التي جاء بها القانون الى رفع عدد المشاريع الخاصة التي جاءت لتدعيم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة القائمة، لكن توزيع هذه المشاريع على النشاطات الاقتصادية حافظ على هيكله السابق حيث بقيت تهيمن عليه الأنشطة التقليدية التي لا تتطلب مهارات عالية ولا أموال باهظة، كفروع النسيج، والصناعات الغذائية ومواد البناء، كما تم تسجيل استثمارات في قطاعات اقتصادية جديدة تم اهمالها في السابق كالاستثمار في فروع المناجم والمقالع. والجدول التالي يوضح توزيع المشاريع الصناعية الخاصة المعتمدة حسب النشاط خلال الفترة (1983-1987).

¹ - مكاحلية معي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 - قلمة، 2014/2015، ص 327.

² - ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 122.

جدول رقم (01): توزيع المشاريع الصناعية الخاصة المعتمدة حسب النشاط خلال
الفترة (1987-1983)

مجموع الاستثمارات المعتمدة	مجموع الفروع الصناعية	الصناعات الآخري	الجلود والأحذية	الخشب والورق	المناجم والمقالع	الصناعة الغذائية	مواد البناء	الصناعة الكيمياوية	الصناعة البلاستيكية	الصناعة النسيجية	الفروع الصناعية
5019	3549	81	107	241	294	468	480	575	613	690	عدد المشاريع المعتمدة
-	100	02.02	03.1	06.7	08.2	13.1	13.5	16.2	17.2	19.4	الحصة %
14820.32	10315.32	216.7	298.1	653.5	781.5	1254.5	2091.3	1471.02	2158.7	1420	مبلغ الاستثمار (مليون دينار)

المصدر: بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، يومي 17 و18 أفريل، 2006، ص 770.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة (1987-1983) تم اعتماد حوالي 5019 مشروعا بمبلغ استثماري إجمالي قدر بـ 14.82 مليار دج احتلت فيه الفروع الصناعية حصة معتبرة، سواء تعلق الأمر بعدد المشاريع المعتمدة، حيث تم اعتماد 3549 مشروع، وهو ما يمثل قرابة 70% من مجموع المشاريع المعتمدة، أو مبلغ الاستثمار الذي بلغ أكثر من 10.31 مليار دج أي حوالي 69% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات.

بالرغم من الامتيازات الممنوحة التي جاء بها القانون 82-11 لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لم يخلو من إجراءات وتدابير تعتبر بمثابة عراقيل تقف في وجه تطور هذه المؤسسات. ويعود سبب ضعف تحقيق هذه المشاريع حسب تحقيق أجراه الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص ومتابعته وتنسيقه (OSCIP) سنة 1986، مسّت عينة من المؤسسات الخاصة، إلى ثلاث عراقيل متعلقة ب¹:

- التمويل: حيث توصل التحقيق إلى نتيجة مفادها أن 41% من المستثمرين لا يملكون كل الأموال اللازمة لإنجاز مشاريعهم، كما أنهم لم يتمكنوا من تعبئة القروض البنكية.
- الحيازة على العقار أو أراض البناء: فمن أصل 50% من المستثمرين الذين قدموا طلبات للحصول على أراض لإنجاز استثماراتهم، 38.2% تلقوا رد سلبى لطلبهم.
- الحيازة على تجهيزات الإنتاج: حيث أن أكثر من نصف المستثمرين الذين تحصلوا على الاعتماد، لم ينجزوا مشاريعهم بسبب صعوبة الحصول على تجهيزات الإنتاج، نظرا لغياب

¹ - براق محمد وميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص 17.

رخص الاستيراد وعدم توفر الموارد المالية بالعملية الصعبة، في حين لم يتحصل إلا 21% من إجمالي المستثمرين المتعمدين خلال الفترة المذكورة على كامل تجهيزاتهم.

قصد تغطية نقائص قانون 82-11، وتماشيا مع الإصلاحات التي حاولت تنفيذها الجزائر خصوصا بعد أزمة سنة 1986، جاء قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية سنة 1988، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، محررا القيد المتعلق بمبلغ الاستثمار، كما ألغى الإجراء المتعلق بالاعتماد، حيث ألزم المستثمرين على الاستثمار في قطاعات ذات الأولوية بغية الاستفادة من الامتيازات الجبائية والمالية، دون المساس بالنشاطات الاقتصادية والتي تعتبر استراتيجية والمحتركة من قبل الدولة¹.

3-1) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1990-2017)

مع بداية التسعينات تدهورت الأوضاع الاقتصادية للجزائر بسبب تراجع نمو الاقتصاد الوطني، وارتفاع التضخم ومعدل البطالة بشكل كبير، واستمرار تدهور ميزان المدفوعات، والانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، هذه الأوضاع دفعت السلطات الى تفعيل الجهود للانتقال من اقتصاد موجه إداريا الى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتكريسا لهذا التوجه دخلت الجزائر في عملية تحول هيكلية واسعة برزت فيه الحاجة الى الاهتمام بالقطاع الخاص وضرورة تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة (1990-2000)

إن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع بداية سنة 1986، والتي كان سببها انخفاض موارد الصادرات من المحروقات وارتفاع مستوى المديونية وما صاحبها من الدعوة الى ضرورة التخلي عن الاقتصاد الموجه والانتقال الى اقتصاد السوق². هذه الوضعية جعلت الجزائر تتبنى مجموعة من القوانين لتشجيع الاستثمار وتكريس التوجه نحو الاقتصاد الحر، ومنها قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل سنة 1990، والذي كان يهدف الى تنظيم قطاع النقد والقرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي، بالإضافة الى تشجيع الاستثمار الأجنبي فضلا عن منحه المساواة في المعاملات³. كما تم إصدار قانون ترقية الاستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي جاء ليحل محل القانون 88-25 بتحديد الإجراءات التي تطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية. وذلك لتدعيم إرادة تحرير الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمار.

¹ - المادة 07 من القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 13/07/1988، ص 1032.

² - عمار علواني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف، 2010، ص 179.

³ - سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 9، 2011، ص 131.

خلال هذه المرحلة تجسد الاهتمام في مستوى الهيئات الحكومية، بإنشاء الوزارة المنتدبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ بـ 18 جويلية 1994 ارتقت هذه الأخيرة الى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة¹.

كما شهدت الجزائر خلال مرحلة (1994-2000) تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري الى اقتصاد انفتاح يؤدي فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى (01 افريل 1994- 31 مارس 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى، الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 الى 01 افريل 1998، وعقد مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 لمدة سنتين، وقد أتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون وإعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى الى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية بصفة عامة، التي أدت الى خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية، وساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، إن الأهمية التي أولتها الدولة للاستثمارات الخاصة ساهم في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وصل عددها الى 159.507 مؤسسة سنة 1999 موزعة كما يلي:

جدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية خلال

سنة 1999

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	الحصة %	العمالة	الحصة %
مؤسسة مصغرة	14825	93.2	221975	35
مؤسسة صغيرة	9100	5.75	176731	27.8
مؤسسة متوسطة	1682	1.05	235669	37.2
المجموع	159507	100	634375	100

المصدر: عمار علواني: مرجع سبق ذكره، ص 180.

نلاحظ من خلال الجدول أن 93.2% من المؤسسات هذا القطاع هي مصغرة فيما لا تتجاوز حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 7%، في حين تساهم بحوالي 65% من إجمالي العمالة الموظفة. بالرغم من الإجراءات المتخذة ابتداء من سنة 1994، والتي كان لها الأثر الواضح في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الاحصائيات المقدمة سنة 2000 تشير الى بقاء معظم الاستثمارات مجمدة، حيث وصل عدد الملفات المتبقية في أدراج الإدارات حوالي 43.000 ملف¹.

¹- صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 30.

• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (2001-2017)

قامت السلطات الجزائرية بإجراء تعديلات على قانون ترقية الاستثمار 93-12، وكذا إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2001 والذي اعتبر كأرضية للانطلاق في تدعيم هذا القطاع في الجزائر، بالإضافة الى اصدار القانوني التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2017، الذي أصبح يعكس رؤية جديدة لترقية هذه المؤسسات.

عرف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا واضحا ابتداءً من سنة 2001 أي منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليسد بذلك الفراغ القانوني الذي كان يعرفه هذا القطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تدير مساعدتها وترقيتها.

كما وسع قانون الاستثمار الجديد 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 من دائرة مبدأ المعاملة الوطنية لتمس الأجانب، حيث يقترح إقرار المعاملة العادلة والمنصفة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب مع مراعاة الاتفاقيات الدولية التي وقعت الجزائر، في خطوة تحمل ضمانات للشركات الأجنبية التي تتخوف من التمييز في عمليات منح الصفقات والمشاريع.

لمواصلة مسار دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صدر قانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتستند هذه السياسة على التشاور والتنسيق مع الفاعلين العموميين والخواص والمعنيين، وكذا الدراسات الملائمة مما تترتب عليه برامج وتدابير وهيكل دعم ومرافقة².

لتوضيح هذا التطور الحاصل خلال الفترة (2001-2017) سنتناول الجدول الموالي الذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

جدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة

2017-2001

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السنوات
245348	2001
261853	2002
288587	2003

¹ - عمار علواني، مرجع سبق ذكره، ص 180.

² - المادة 03 من القانون رقم 17-02، المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص 05.

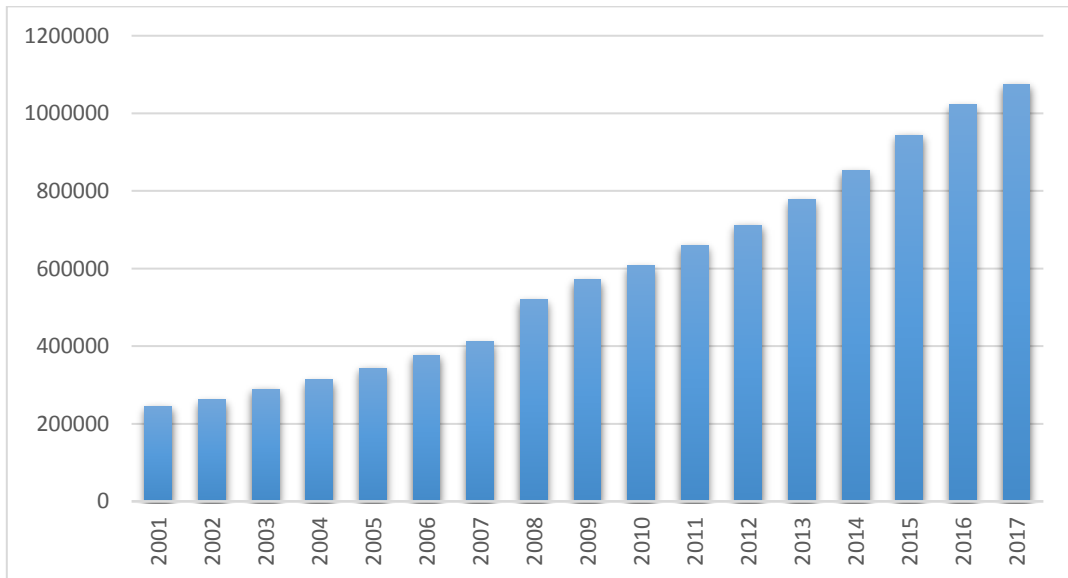
312959	2004
342788	2005
376767	2006
410959	2007
519526	2008
570838	2009
607297	2010
659309	2011
711832	2012
777818	2013
852052	2014
943569	2015
1022621	2016
1074503	2017

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن توضيح هذا الجدول في الشكل التالي:

شكل رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة

2017-2001



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث انتقل من 245348 مؤسسة سنة 2001 الى 1074503 مؤسسة سنة 2017، ويمكن ارجاع الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، والتي جاءت لتعدل وتكمل مختلف الإجراءات التي تم تبنيها منذ انشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994. وكانت البداية مع صدور القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.

2) الصناعات الغذائية في الجزائر

في هذا المحور سوف نقوم باستعراض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر وكذا تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا الفرع من الصناعة، وحصيلة لنشاطات فروع الصناعات الغذائية.

1-2) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة الغذائية في الجزائر

في يومنا هذا بعد فك الارتباط بين الدولة الجزائرية والقطاعات الاقتصادية وإنهاء احتكارها، فإن القطاع الخاص أصبح يهيمن على معظم قطاعات النشاط الاقتصادي.

على الرغم من الصعوبات والعقبات التي واجهها أصحاب المؤسسات الصغيرة خلال سنوات التسعينات، فإن احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظهر لنا نموا مستمرا قويا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين.

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرع الصناعات الغذائية تطورا مستمرا في تعدادها، وهذا بالنسبة لجميع فروع النشاط في الصناعة الغذائية، والأمر المميز هنا هو أن معظمها تابعة للقطاع الخاص، وهذا بسبب سياسة الدولة التي تعتمدها في سياستها التنموية والتي تعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعرف الصناعة الغذائية على أنها مجموعة النشاطات الصناعية المنظمة في مجموعة من الفروع والتي ينظمها المشرع الجزائري. كما يمكن تعريفها بأنها: إحدى فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية، سواء منها النباتية أو الحيوانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة الى منتجات غذائية، تسهل عملية نقلها من مكان الى آخر، مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة¹. كما يساهم تطوير الصناعة الغذائية في الإنجاز المباشر لأهم هدف تنموي تعلنه كل الحكومات باختلاف توجهاتها، وهو تحسين المستوى المعيشي للمواطن، فمن

¹ - شريف بودري، متطلبات ترقية ودعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 23

خلال تطور هذا النوع من الصناعة يتحقق مبدأ ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وفيما يلي سنقوم بعرض تعداد أو تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية بالجزائر.

جدول رقم (04): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاع الصناعة الغذائية بالجزائر خلال الفترة (2004-2015)

السنة	عدد المؤسسات	التطور السنوي %
2004	13673	-
2005	14117	3.86
2006	15290	7.88
2007	16109	5.35
2008	17045	5.81
2009	17679	3.71
2010	18394	4.04
2011	19172	4.22
2012	20198	5.35
2013	21624	7.06
2014	23075	6.71
2015	24746	7.24

المصدر: حميد حملاوي ووسام عمرون، أثر فرع الصناعات الغذائية على الإقتصاد الجزائري وأفاق تطوره، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، 14 ديسمبر 2019، ص 26.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بقطاع الصناعة الغذائية سنة 2004 بـ 13673 مؤسسة، ليبلغ سنة 2015 بـ 24746 مؤسسة أي بزيادة 11073 مؤسسة، ويعود سبب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاع الصناعات الغذائية خصوصا تلك الناشطة بالقطاع الخاص، الى الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الدولة الجزائرية وفقا لاستراتيجية تنموية، منها تحفيظات جبائية وامتيازات مالية وهيئات مؤسساتية وتشريعية مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI وغيرها.

2-2) فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

عرفت الصناعة الغذائية في الجزائر انطلاقها في سنوات السبعينات مع برامج التنمية الهادفة الى انشاء شركات وطنية في شعب الحبوب، الحليب، الماء والمشروبات. هذه الشعب الأولى وذات الأهمية القصوى، والتي سرعان ما تبعت بأخرى كالكسكس، العجائن، المصبرات، اللحوم وغيرها.

تضم الصناعات الغذائية بالجزائر مجموعة من الفروع المكونة لهذا النشاط، وفي الجدول التالي سنقوم بعرض أهم حصيلة النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية في الجزائر.

جدول رقم (05): حصيلة النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية في الجزائر

الحليب ومشتقاته	المشروبات	المصبرات	الطحين	المواد الغذائية	السكريات	الزيوت والدهون
الجبن	الصودا	الطماطم	الدقيق	العجائن الغذائية	الشكولاتة	الزيوت
ياغورت	شراب غازي	الهريسة	القهوة	عطور غذائية	السكريات	لب الزيتون
مواد حليبية	العصير	السمك	علف، خليط	خضروفواكه	حلويات	زيت الزيتون
	شراب غير كحولي	الخضر		التمور	حلويات جافة	
	مياه معدنية	الزيتون			بسكويت	
	مشروبات أخرى	المصبرات				

المصدر: حميد حملاوي ووسام عمرون، مرجع سبق ذكره، ص 26.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ غياب فرع اللحوم ضمن فرع الصناعات الغذائية بالجزائر، فبالرغم من استحواذ الجزائر على مناطق جد شاسعة تمكن من تربية المواشي إلا أنها الى غاية الآن غير مستغلة بالشكل الكافي، بحيث أن الجزائر الى غاية الآن مازالت تغطي سوقها الداخلي باللحوم المستوردة من الخارج، في حين أن الإمكانيات التي تتوفر عليها تمكنها من تغطية الطلب المحلي ولما لا تصدير الفائض عن الطلب المحلي.

3-2 مساهمة الصناعات الغذائية في الإقتصاد الجزائري

تعد الصناعات الغذائية من بين فروع قطاع الصناعة التحويلية الاستراتيجية الحساسة والأكثر حيوية وديناميكية في الإقتصاد الوطني، فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وكذلك في توفير الغذاء الذي أصبح يتميز بفاخرة باهظة الثمن، ومن أبرز ما يتأثر به الإقتصاد الوطني.

يمكن توضيح أهمية الصناعات الغذائية بالنسبة للإقتصاد الوطني من خلال دراسة مساهمتها في القيمة المضافة، التشغيل، والضرائب والميزان التجاري.

• مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعة الغذائية في القيمة المضافة

عرف فرع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا من خلال مساهمته في القيمة المضافة، وهذا راجع الى تبني الدولة لاستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص في النتائج المسجلة، على العكس من ذلك يبقى القطاع العام يسجل نتائج ضعيفة رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة، ومن خلال الجدول الموالي نحاول توضيح التطور الذي عرفته مساهمة فرع الصناعة الغذائية في القيمة المضافة.

جدول رقم (06): مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة للفترة ما بين (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة المضافة	27.5	32.0	33.9	36.3	41.71	307.36
للصناعات الزراعية	186.5	199.7	232.2	249.1	288.98	46.35
الغذائية	214.1	231.8	266.1	285.4	330.69	353.71
إجمالي القيمة المضافة	9656.7	11785	12285	12856.8	13256.0	12429
مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة	2.21%	2.05%	2.21%	2.22%	2.44%	2.8%

المصدر: بكريتي نصيرة وشريف طويل نور الدين، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر أي أثر لذلك في الإقتصاد، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد 1، 2018، ص 39.

نلاحظ من خلال الجدول الصناعات الزراعية الغذائية تساهم بنسبة تتراوح ما بين 50 و55% من الناتج الخام الصناعي خارج قطاع المحروقات وبين 45 و50% من القيمة المضافة الصناعية خارج المحروقات. في حين تنخفض مساهمته الى إجمالي الناتج المحلي الخام وإجمالي القيمة المضافة. كما يشير الجدول أيضا الى أن هناك زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة للصناعات الغذائية وتعود أسباب هذه الزيادة الى مساهمة القطاع الخاص الذي يساهم بأكثر من 60% مقارنة بالقطاع الذي لم تتعدى قيمة مساهمته في الناتج المحلي للصناعات الزراعية 12%. إلا أنّ معدل مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي وإجمالي القيمة المضافة تبقى ضعيفة إذ لم تتعدى 5.35 و 2.22 على التوالي سنة 2013 مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية والمواصلات وقطاع التجارة.

• مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعة الغذائية في التوظيف

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية من خلال مساهمتها في القضاء على البطالة. وفي هذا الجانب حقق الإقتصاد الجزائري قفزة نوعية حيث أصبحت هذه الأخيرة تساهم مساهمة كبيرة في خلق مناصب شغل جديدة كما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (07): مساهمة الصناعات الغذائية في التوظيف للفترة (2000-2015)

السنة	2000	2005	2010	2015
عدد العمال	46820	88965	142000	144230

المصدر: بكريتي نصيرة وشريف طويل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

عدد العمال في قطاع الصناعات الغذائية عرف تطورا متزايد خلال سنة 2012 نتيجة جملة الإصلاحات والتغييرات، إضافة الى نظام خصصة المؤسسات العمومية التي توفر أكثر من 86.31% من مناصب الشغل أمام تراجع دور مؤسسات القطاع العام، التي انتقلت مساهمتها من 19169 منصب شغل في سنة 2010 الى 19486 سنة 2011 وإلى 19854 منصب شغل سنة 2012 وهو ما يمثل حوالي 13.69% من إجمالي مناصب الشغل التي وفرها الفرع في هذه السنة¹.

• مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعة الغذائية في الميزان التجاري

تعتبر الجزائر المستورد الأول للمواد الغذائية على مستوى قارة افريقيا حيث تغطي حاجياتها الغذائية بنسبة 75% عن طريق الواردات، وهذا رغم جهود الدولة الجزائرية في الأونة الأخيرة حيث كانت جهود السلطات رامية الى تطوير المنافسة في مؤسسات الصناعة الغذائية والزراعية. الجدول التالي يوضح تطور قيم الميزان التجاري للمنتجات الغذائية خلال الفترة 2001-2015.

جدول رقم (08): الميزان التجاري لمجموع المنتجات الغذائية للجزائر للفترة (2001-2015)

السنة	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2001	14.59	1333.53	-1318.94	1.09
2002	27.36	1370.49	-1343.13	2.00
2003	34.62	1489.30	-1454.68	2.32
2004	47.95	2129.34	-2081.39	2.25
2005	43.01	2024.55	-1981.54	2.12
2006	58.30	2208.91	-2150.27	2.63
2007	59.44	2880.91	-2821.47	2.06
2008	83.66	3680.35	-3596.69	2.27
2009	77.11	3316.87	-3239.76	2.32
2010	291.96	3844.52	-3552.56	7.59
2011	322.56	5531.34	-5208.78	5.83

¹ - ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015، ص 198.

5.07	-52600.76	5542.22	281.46	2012
5.94	-5512.90	5861.60	348.70	2013
3.85	-6559.95	6823.24	263.29	2014
3.55	-5081.77	5269.27	187.50	2015

المصدر: حميد حملاوي ووسام عمرون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

نلاحظ من خلال الجدول أنه يوجد فرق شاسع بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات حيث نلاحظ عجز هيكلي مستمر تعاني منه الجزائر من المنتجات الغذائية من سنة الى أخرى، إذ انتقل من 1318.94 مليون دولار سنة 2001 الى 5081.77 مليون دولار سنة 2015، مع تسجيل أكبر عجز بـ 6559.95 مليون دولار سنة 2014.

إذا يمكن استنتاج أنه بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة في فرع الصناعة الغذائية إلا أنه لازال يعاني هذا القطاع من ضعف شديد، حيث نجد أن فاتورة الغذاء في الجزائر تعرف ارتفاعا مستمرا، كون أغلب الطلب المحلي تغطيه الواردات.

(3) دراسة حالة بمؤسسة ملبنة الساحل بصلامندر - مستغانم -

تجسيدا لكل المفاهيم النظرية التي تطرقنا اليها من عرض مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الجزائري وأهم العراقيل التي تواجهها، كذلك تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة الغذائية في الجزائر وأهم الفروع للصناعة الغذائية لذلك سوف نتطرق الى فرع من هذه الفروع ومحاولة مطابقة الجانب النظري مع الواقع لذلك وقع اختياري على مؤسسة ملبنة الساحل بصلامندر - مستغانم، التي تنشط في اطار الصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي أحد المؤسسات العمومية في انتاج الحليب ومشتقاته.

(1-3) نشأة ملبنة الساحل Giplait

كانت سنة 1981 كبدية وخطوة أولى لتسجيلها كمشروع من خلال مرسوم رقم 81/357 الصادر يوم 19/12/1981 وقام بإنجاز المشروع الشركة الوطنية للبناء "Bâtiment Métal"، والشركة الفرنسية "Alfa Laval"، والتي قامت بتوفير تجهيزات المشروع والإشراف على انطلاقه التي كانت يوم 10/01/1987.

كانت انطلاقة المشروع بتكلفة استثمارية ابتدائية بـ 30 مليون دينار جزائري وفي نهاية جوان 1987 كانت 35 مليون دينار جزائري لتبلغ في سبتمبر من نفس السنة 1987 بـ 120 مليون دينار جزائري وكانت بداية الأعمال سنة 1984، لتكوين انطلاقة إنتاج الحليب في 10/01/1987، بقدرة انتاجية 50 ألف لتر يوميا.

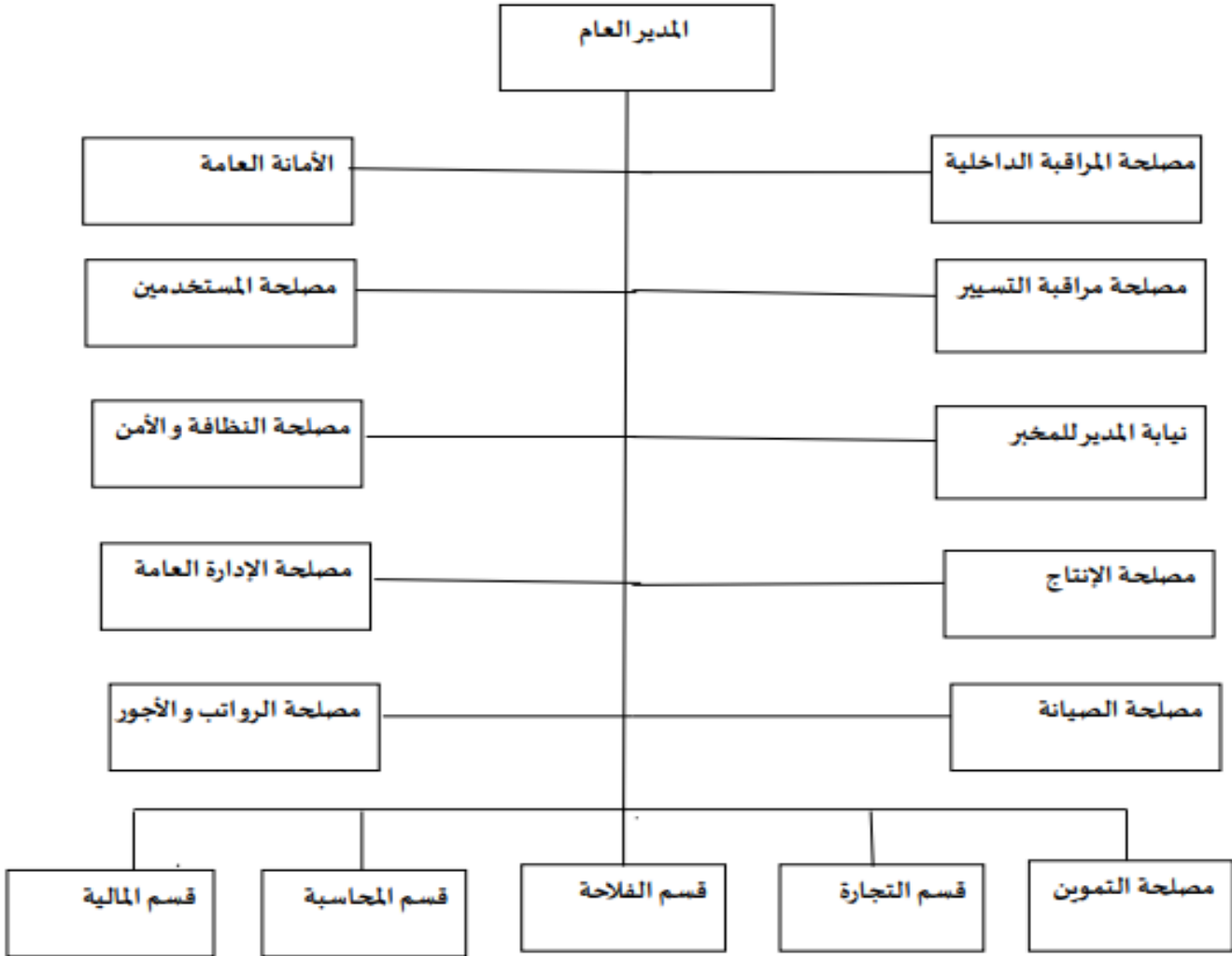
(2-3) تعريف ملبنة الساحل Giplait

هي وحدة لإنتاج الحليب ومشتقاته تقع في المنطقة الغربية للساحل البحري صلامندر - مستغانم- والواقعة بطريق لاصوانيك، تربع على مساحة تقدر بـ 30000 متر مربع منها 19000 متر مغطاة، هي مؤسسة عمومية صناعية ذات أسهم (SPA)، ذات طابع تجاري تمارس نشاطها في إطار قانوني متمثل في السجل التجاري قُدر رأسمالها سنة 2018 بـ 521400000 دينار جزائري، حيث بلغ عدد العمال 108 عاملا منهم خمسة وستون عامل دائم وثلاثة وأربعون عامل مؤقت.

(3-3) الهيكل التنظيمي لمبنة الساحل ومهام كل فرع منها

يتكون الهيكل التنظيمي لمبنة الساحل الواقعة بصلامندر -مستغانم- من مجموعة من الأقسام والمصالح والتي تتضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمبنة الساحل



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق الرسمية للمبنة.

شرح كل فرع من فروع الهيكل التنظيمي:

• المدير العام:

يمثل أعلى سلطة في المؤسسة مهمته إدارة المؤسسة حيث يقوم بإصدار الأوامر واتخاذ القرارات ورسم استراتيجيات المؤسسة بتنسيق مع مختلف المصالح، وتوجيه رؤساء الأقسام والمصالح لمساعدتهم على تنفيذ مهامهم بالإضافة الى مراقبة نشاط الوحدة.

• مصلحة الرقابة الداخلية:

مهمتها التدقيق في العمليات المالية ومدى سلاسة الإجراءات المعمول بها وتماشيها مع القوانين المعمول بها.

• مصلحة مراقبة التسيير:

تقوم بإعداد تقارير شهرية لما هو موجود على أرض الواقع ومقارنتها مع التقديرات المسطرة وحساب الانحرافات لأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب. كذلك مراقبة التكاليف، الحصص الاقتصادية والمالية، استعمال الوسائل في نشاط الوحدة.

• نيابة مديرية المخبر:

تحليل الحليب (حليب البقرة) المستلم والمجمع من عند الفلاحين من جانب درجة الحموضة ونسبة المادة الدسمة ودرجة الكثافة ودرجة الحرارة.

تحليل تركيبة المنتجات النهائية والتأكد من المقادير ومدى صلاحية المنتجات للاستهلاك لتفادي أي خطر ممكن، وجودة المنتج من حيث المادة الدسمة، الحموضة والبكتيريا النافعة، والكثافة بالإضافة الى هذا مراقبة درجة الحرارة.

• مصلحة الإنتاج: من مهامها:

✓ تحويل المادة الأولية الى منتجات نهائية (الحليب، الرايب، لبن، زبدة).

• مصلحة الصيانة: من مهامها:

✓ مراقبة النشاط الذي يشمل مسؤوليتها.

✓ ضمان الصيانة والحفظ الجيد والنوعي للعتاد.

✓ معالجة الأعطاب الخاصة بالعتاد.

✓ تطبيق صيانة وقائية لتجنب الوقوع في الخسائر.

• مصلحة النظافة والأمن:

✓ الأمن على الوحدة وعلى وسائل العمل.

✓ تؤمن الصيانة والمحافظة على الوسائل ضد الحرائق.

✓ مراقبة دخول وخروج العمال والبضائع المحملة.

• مصلحة المستخدمين:

تقوم هذه الأخيرة بمتابعة شؤون العاملين خاصة الإدارية والاجتماعية منها، حيث تقوم بالسهرة والإشراف على مختلف عمليات التوظيف والتكوين والتأهيل والتحفيز، والترقية وتوزيع بطاقات الأجور، والمكافآت، والعطل والوضعية الاجتماعية اتجاه الضمان الاجتماعي كما تقوم بإعداد التقارير التي تتعلق بتطوير العمل.

• مصلحة الرواتب والأجور:

✓ الإعداد الشهري للرواتب وأجور المستخدمين.

• مصلحة التموين:

✓ تموين الوحدة بالمواد التي تستعمل في إنتاج الحليب ومشتقاته.

➤ قسم الفلاحة:

تزويد المؤسسة بحليب الأبقار عن طريق المراكز الثلاثة للمؤسسة المتخصصة لجمع الحليب وهي مركز موجود بالمدينة والثاني موجود بالدبدابة (مستغانم)، والمركز الثالث يوجد بسيق ولاية معسكر.

➤ القسم التجاري:

يعتبر الوسيط أو الصلة بين المؤسسة والزبون، حيث يقوم بالتفاوض مع هذا الأخير على حجم الطلبية، الوقت وإطلاع الزبون على السعر الذي يحدد من قبل المدير العام.

بالإضافة إلى أن هذا القسم يشرف على المبيعات والعمليات المتعلقة بها بمتابعة العمليات المتعلقة ببيع المنتج منذ دخول الزبون المؤسسة إلى غاية خروجه محملاً بالسلعة والفاتورة الخاصة به.

➤ قسم المالية والمحاسبة:

دورها يتمثل في استلام الفواتير والوثائق التي تثبت وتبين العمليات التي قامت بها الوحدة وكذلك تسديد مبالغ هذه الفواتير ومراقبة التحركات الخاصة برصيد البنك.

4-3 أهداف مؤسسة ملبنة الساحل

ملبنة الساحل بمستغانم تقوم بإنتاج وتسويق المنتوجات (الحليب المبستر، الرائب، اللبن، حليب البقرة، الزبدة) ومن أهم أهدافها:

- تحقيق الأرباح قبل كل شيء مع ضمان الاستمرارية.
- تغطية السوق المحلية بمنتوج محلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- القضاء على التبعية الاقتصادية.
 - تلبية حاجيات المستهلكين.
 - ضمان تسويق منتجات الوحدة والتي تتم عن طريق الخواص (أصحاب الشاحنات)، أو التي تتكفل بها الوحدة عن طريق الشاحنات المجهزة بأجهزة التبريد.
- (4) احصائيات حول تطور مؤسسة ملبنة الساحل
- قبل التطرق الى الاحصائيات المتعلقة بتطور مؤسسة ملبنة الساحل سنتناول نقاط القوة والضعف في هذه المؤسسة.

(1-4) نقاط القوة والضعف لمؤسسة ملبنة الساحل

➤ نقاط القوة:

- امتلاكها 95% من سوق المحلية.
- التنسيق المستمر والمتواصل بين مختلف الوحدات والمصالح.
- الدخل الفردي للمستهلك الجزائري الذي يجعله يرجع الى المؤسسة لاقتناء الحليب بسعر مقنن.
- دعم الديوان الوطني المهني للحليب المكلف بتصدير بودرة الحليب وتوزيعها على الملبنات.
- الاستثمار في تربية الأبقار وذلك بتطوير العلاقة مع الفلاح.

➤ نقاط الضعف:

- إمكانية نقص البودرة.
- القيود المفروضة على المؤسسة من طرف الديوان الوطني المهني للحليب.
- إمكانية فقدان الزبائن نتيجة هذه القيود.

(2-4) عرض بعض احصائيات مؤسسة ملبنة الساحل

سيتم التطرق الى بعض الاحصائيات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي نذكر منها ما يلي:

➤ تطور رقم اعمال مؤسسة ملبنة الساحل

- نشاط بيع البضائع: في عام 2018 ساهم هذا النشاط في معدل دوران العام بنسبة 2.02% وهذا يتعلق ببيع المنتجات المشتراة من الشركات التابعة الأخرى للمجموعة.
- نشاط مبيعات المنتجات النهائية: حجم الأعمال المسجل في 2018/2017 هو 9.95% لجميع المنتجات مجتمعة.
- نشاط تقديم الخدمة: انخفض بنسبة 0.2% مقارنة مع عام 2017.

الجدول الموالي يوضح تطور رقم الأعمال.

جدول رقم (09): تطور رقم أعمال مؤسسة الساحل لإنتاج الحليب

سنة 2018		سنة 2019		
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%0.64	6030504	%2.02	21200171	المبيعات من البضائع
%99.12	935035535	%97.77	1028091824	المنتجات النهائية
%0.24	2310286	%0.22	2261344	تقديم الخدمات
%100	943376325	%100	1051553340	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

➤ القيمة المضافة لسنة 2018 المستخرجة من جدول حسابات النتائج

طريقة حساب القيمة المضافة لسنة 2018:

القيمة المضافة = رقم الأعمال المحقق - (المشتريات + الخدمات المقدمة)

القيمة المضافة = 1057936417 - (848201737 + 15998561)

القيمة المضافة = 193736119

بلغت القيمة المضافة 193.736.119 دج، بحيث شكلت انخفاض بنسبة 3.37% مقارنة بعام 2017. الجدول التالي يوضح ما تم التطرق اليه.

جدول رقم (10): القيمة المضافة لمؤسسة الساحل

نسبة التطور	سنة 2017	سنة 2018	
%10+	962949825	1057936417	رقم الأعمال المحقق
%14+	74561924	848201737	مشتريات السنة
%5-	16828244	15998561	الخدمات المقدمة
%3-	200504155	193736119	القيمة المضافة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

➤ المعلومات المتعلقة بالاستعمالات

تقوم مؤسسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم بإنتاج الحليب (حليب الكيس البلاستيكي المدعم من طرف الدولة، حليب البقر، رايب)، ومن أجل إنتاج منتوجاتها عليها الاعتماد على المادة الأولية المتمثلة في بودرة الحليب.

جدول رقم (11): الاستعمالات من المادة الأولية لمبنة الساحل لسنة 2018

الحليب		مسحوق الحليب 0%MG		البيان
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
204516	1300	1670592	10625	المخزن 01-01-2018
331946432	216800	256610900	1630000	المشتريات
313956743	1992625	245233523	155750	الاستعمالات
18194204	1155475	13047969	82875	المخزن في 31-12-2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

جدول رقم (12): المشتريات وتلبية احتياجات هيكل الشركة التابعة

نسبة التغيير 2018-2017	التغيير 2017-2018	2017	2017		
			معدل التحقيق	التوقعات 2018	
+30%	+373875	1256125	%131	1239800	مسحوق الحليب 0%MG
+26%	+433800	1673000	%123	1710200	مسحوق الحليب 26%MG
+28%	+80765	2929125	%127	2950000	المجموع الكلي
+48%	+43000	90000	%185	72000	مسحوق الحليب بدون اونيل

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

من حيث العرض، شهد عام 2018 زيادة بنسبة 28% في الكمية مقارنة بعام 2017.

فيما يتعلق بهذا المكون، يمكننا ملاحظة ما يلي:

- كمية الحليب المجفف 0% التي تم استلامها في عام 2018 هي حوالي 1630000 كجم للتوقعات التي تبلغ 1239800 مما يمثل معدل تحصيل قدره 131% وزيادة +30% مقارنة بعام 2017.
- كمية الحليب المجفف 26% التي تم استلامها في عام 2018 هي حوالي 2106800 كجم للتوقعات التي تبلغ 1710200، وهو ما يمثل معدل تحصيل قدره 123% وزيادة +26% مقارنة بعام 2017.

من خلال هذه الدراسة الميدانية ومن خلال الإحصائيات التي تطرقنا إليها لوحدة ملبنة الساحل بصلامندر-مستغانم- لاحظنا أنها تمكنت من احتلال موقعا هاما داخل السوق الجزائرية للحليب ومشتقاته والذي يأتي من تجميع امكانياتها، قدراتها وكفاءتها الداخلية بإتباع أساليب تسويقية تتماشى والمرحلة التي تعيشها البلاد من انفتاح للسوق وما صاحبه من تحولات وهي تسعى جاهدة لتعزيز هذا الموقع باكتساب ميزات تنافسية.

تتنافس وحدة الحليب بمستغانم Giplait ضد مؤسسة Saimensci هذه الأخيرة تعرقل نوعا ما نشاط الوحدة نظرا للقرب الجغرافي لها لكن بما أن المستهلك الجزائري له ميول للقطاع العام فان هذا لا يؤثر كثيرا على انتاج ملبنة الساحل Giplait، كذلك هناك منافس آخر في دبدابة. كما تتنافس وحدة الساحل محليا مع مثيلاتها في الإنتاج مما يسبب للمؤسسات الأخرى للحليب ومشتقاته انخفاض الحصة السوقية. يمكن استنتاج المشاكل التي تعاني منها المؤسسة في النقاط التالية:

- الموقع الجغرافي غير ظاهر بصفة جيدة.
- حجم المصنع لا يتناسب مع حجم الإنتاج.
- عدم توفر الأجهزة الحديثة للمخبر وكذا مراكز البحث والتطوير.

خاتمة

خاتمة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لإشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنتجنا مايلي:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث أنها ساهمت في تطوير العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية حيث اعتبرت قطاعا استراتيجيا يساهم في القضاء على العديد من المشاكل والعراقيل باعتبارها تلعب دورا حيويا في الاقتصاد الوطني.
 - يتميز قطاع الصناعة الغذائية بكثافة علاقته التشابكية مع القطاعات الأخرى (الفلاحة، الخدمات...).
 - الصناعة الغذائية في الجزائر تواجهها الكثير من التحديات، لتفعيل دورها ومساهمتها في توفير الغذاء اللازم والمستقر للمستهلك الجزائري وفي تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - للصناعة الغذائية دور مهم في الاقتصاديات الوطنية كتقليص الفجوة الغذائية، وتحقيق استهلاك صحي متوازن، توفير فرص الشغل، زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي.
- يعتبر تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر محدودا نتيجة المعوقات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات. ولا يمكن ان يكون لهذه المؤسسات تأثيرا الا اذا ضاعفت الدولة من مجهوداتها على المستوى المادي بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الاقتصادية، كما يجب الاهتمام بالجانب البشري وذلك بتكوين الإطار في مجال التسيير والإنتاج. بهذه الطريقة تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد وتساهم أيضا في التقليل من نسبة البطالة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

1. الكتب

- أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2011.
- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1997.
- أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارنة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
- خبابة عبد الله، مؤسسات صغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
- رايح خوني ورقية حساني، مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومشكلات تمويلها، طبعة 1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2008.
- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجيات منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- عبد الحميد مصطفى أبو الناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة القاهرة - مصر، 2002.
- عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية الإسكندرية، 1996.
- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، ادارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2001.
- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط3، 2003.
- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة.
- كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة "من الألف الى الياء"، دار الحامد للنشر، عمان، 2000.
- كليفور د بوميك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، عمان - الأردن، 1989.
- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، Gestion des PME، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط 1، 2007.

2. رسائل وأطروحات جامعية:

- أحمد غبولي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011/2010.
- احمد مجدل، اتجاهات القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، جوان 2004.
- سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف-مسيلة، 2016.
- شواشي فاطمة، دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2018/2017.
- عبد الكريم اللطيف، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.
- قارة ابتمام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012/2011.
- مزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و14000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.
- مشري محمد ناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011-2008.
- مشري محمد ناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011/2008.
- مكاحلية معي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 –قالمة، 2015/2014.
- مليكة مدفوني، تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة تبسة، 2004.
- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007.

3. مجالات وملتقيات:

- أحمد صالح الهزايمة وعلي شرفات، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 49، سنة 2016.
- آيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6.
- براق محمد وميموني سمير، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 13 و14 أفريل 2008.
- بربش سعيد، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أفريل 2006، شلف.
- بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنظم يومي 5 و6 ماي 2013، جامعة الوادي.
- بكريتي نصيرة وشريف طويل نور الدين، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر أي أثر لذلك في الإقتصاد، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد 1، 2018.
- بن حراث حياة وحماداتو نصر، العوامل المؤثرة في نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017.
- بوخارة إسماعيل وعطوي عبد القادر، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2003.
- بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، يومي 17 و18 أفريل، 2006.
- جابر عبد الرزاق التنور، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، شلف، 17-18 افريل 2006.
- جميلة ميرزا المحاري، العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، 18-22 يناير 2004.
- جيلالي بوشرف و فوزية بوحيرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 6.
- حسن جميلة و. عامر عامر أحمد، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق.
- حميد حملوي ووسام عمرون، أثر فرع الصناعات الغذائية على الإقتصاد الجزائري وآفاق تطوره، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، 14 ديسمبر 2019.

- ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015.
- سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 9، 2011.
- شريف بودري، متطلبات ترقية ودعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 23 و24 نوفمبر، 2014.
- صالح صالح، أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، جامعة سطيف، 2004.
- عبد الرحمان بن عنتر وعبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطور قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط – الجزائر، 8-9 افريل 2002.
- عمار علواني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف، 2010.
- عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، يومي 06-07 ديسمبر 2017.
- فاطمة احمد حسن عاشور، جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية، العدد 41، 2009.
- محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ورقة بحثية ضمن ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، يومي 19-22 جانفي 2004.
- مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنك الدولي، واشنطن، 2009.
- نذير عليان وعبد الرحمن بن عمر، عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، 2006.
- ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد 3، جوان 2018.

:

1. Sites Internet:

- Bulletin d'information statistique de la PME (2010-2014)
- [http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/SMEA.pdf.\(1/03/2020\).](http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/SMEA.pdf.(1/03/2020).)
- [http://www.ons.dz/IMG/Comptes%20Economiques_2011-2016.pdf\(11/03/2020-23:57\)](http://www.ons.dz/IMG/Comptes%20Economiques_2011-2016.pdf(11/03/2020-23:57))
- [http://www.ons.dz/-L-Algerie-en-Quelques-Chiffres-html \(10/03/2020-17 :15\)](http://www.ons.dz/-L-Algerie-en-Quelques-Chiffres-html_(10/03/2020-17_15)_) _
http://www.ons.dz/IMG/Emploi_Avril_2016.pdf
- [http://www.ons.dz/-Les-Comptes-Nationaux-Annuels-de-.html\(11/03/2020-23:13\)](http://www.ons.dz/-Les-Comptes-Nationaux-Annuels-de-.html(11/03/2020-23:13))
- Report on support to SMEs in developing countries through financial intermediaries, November 2011, p 13 (11/03/2020-19 :32)

2. Thèses:

- Mohamed Kadi : relation entre PME et emploi en Algérie-quelle réalité ?, colloque international sur l'évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissements et la croissance économique, faculté des sciences économiques, commerciales et science de gestion, université de setif 1, 11-12 mars 2013

ملخص

تهدف دراستنا الى تحليل إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع استعراض لأهم المعوقات التي تعرقل نشاطها. كما أنها تهدف الى البحث في موضوع الصناعة الغذائية في الجزائر، وإبراز الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية. والجزائر كغيرها من الدول تسعى الى ترقية هذا القطاع الحساس لما له من تأثير على الدخل والقيمة المضافة للبلاد وعلى امتصاص البطالة، حيث وضعت الجزائر برامج وخطط من أجل حل مشاكل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ورغم الجهود المكثفة لا تزال تقف كعقبة أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعوقات، الصناعة الغذائية

Abstract

Our study aims to analyze the problem of the development of small and medium enterprises in Algeria, with a review of the most important obstacles hindering their activities. It also aims to research the issue of the food industry in Algeria, and to highlight the role it plays in achieving economic development. Algeria, like other countries, seeks to upgrade this sensitive sector because of its impact on the income and added value of the country and on absorption of unemployment, as Algeria has developed programs and plans to solve the problems of these small and medium enterprises, which, despite intense efforts, still stand as an obstacle to the development of small and medium enterprises.

Keywords : Small and medium enterprises, women with disabilities, the food industry